"الاتحاد "و" الديمقراطي": العمل كفريق واحد لإجراء الانتخابات ومواجهة التحديات

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/05/18

No. : 7795

"مسار مستمر"

السفيرة رومانوسكي:

داعمون للعراق ولا رحيل عن المنطقة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- العمل كفريق واحد لإجراء الانتخابات ومواجهة التحديات
- عبر مركز للاتصال المباشر...الرئيس بافل يتلقي شكاوي المواطنين
- جهودنا تنصب في انجاح تجربة الاقليم وتحقيق المصلحة العامة
- الاتحاد الوطني لن يساوم على حياة وكرامة المواطنين وكوادره
- الاتحاد الوطني جزء اساسي في العملية السياسية العراقية
- رئيس الجمهورية: أهمية الحوار البناء وتعزيز العلاقات بين بغداد والاقليم
- سيدة العراق الأولى تشدد على سيادة واستقلال القضاء وتنفيذ قرارات المحاكم
- الاتحاد الوطني يؤكد دعمه لمطالب عوائل الشهداء والمؤنفلين
- في صحراء مدينة السماوة وحدها توجد اكثر من 150 مقبرة جماعية
- شعب كوردستان في العراق من اكبر ضحايا المقابر الجماعية
- رئيسة البرلمان: اجراء الانتخابات من مصلحة شعب كوردستاني
- القنصليات والممثليات الدبلوماسية تطالب بإجراء انتخابات شفافة
- توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة الرئيس جلال طالباني وجامعة رابرين
- يوم كوردي في الجامعة المستنصرية-بغداد
- الجامعة المستنصرية تبحث في نضال الاتحاد الوطني
- قاض كوردي رئيسا لمجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات العراقية
- رسالة إلى الكونغرس بشأن استمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بالعراق
- السفيرة الامريكية لدى العراق: مسار مستمر لما حققناه في العراق منذ 20 عاما

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد شياع السوداني: قمة جدة... فرصة ذهبية للجامعة العربية لريادة المشهد
- علي حسين: نكبتنا الديمقراطية
- المجلس الاطلسي: تفاؤل تجاه مستقبل واعد للعراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- أردوغان أم أوغلو.. تركيا أمام نهجين مختلفين
- رأي الغارديان في نتائج الانتخابات التركية: خطوة نحو الاستبداد؟
- حسني محلي: انتخابات تركيا..التشخيص!
- تأجيل الحسم.. دلالات نتائج الانتخابات التركية
- الهاشمي نويرة : انتخابات تركيا.. تغيير مهما كانت النتائج
- د. محمد نور الدين : المعارضة تحت الصدمة: إردوغان يشقّ طريق الولاية الثالثة
- عمر كوش: أردوغان في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة
- رستم محمود: الكرد يحرمون أردوغان من الفوز بالانتخابات في الجولة الأولى
- مايكل روبين : معاقبة أردوغان بينما يحاول سرقة انتخابات تركيا

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- جيمس م. دورسي : نظام عالمي للقرن 21: الدولة القومية مقابل الدولة الحضاراتية
- معضلة الانتصار في الحرب الروسية الأوكرانية والكابوس

العدد: 7795... 18-5-2023

marsaddaily.com

العمل كفريق واحد لإجراء الانتخابات ومواجهة التحديات

البلاغ الختامي لاجتماع المكتبين السياسيين للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي

عقد المكتبان السياسيان للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، اجتماعا يوم الثلاثاء في مدينة السليمانية، بحثا فيه مستجدات الأوضاع على الساحة الكوردستانية والعلاقات الثنائية.

وصدر عن الاجتماع بلاغ ختامي فيما يأتي نصه:

بعد مبادرة السيد مسعود بارزاني التي أعلنها يوم ٢٠٢٣/٥/١١، خلال مراسيم افتتاح متحف بارزاني الوطني، فقد اجتمع المكتبان السياسيان للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني اليوم ٢٠٢٣/٥/١٦ في مدينة السليمانية.

في بداية الاجتماع، وبعد أن قيم الجانبان عاليا مبادرة الرئيس بارزاني التي جاءت في الوقت المناسب، فقد اتفقا على أن يتخذا معا ومع السادة في الأحزاب الأخرى، خطوات فعلية للاستجابة لهذه المبادرة وإعادة تنظيم البيت الكوردستاني، وفتح صفحة جديدة من العلاقات برمتها.

كما أشاد المكتبان السياسيان للحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني بمصادقة حكومة اقليم كوردستان على مشروع إعادة تنظيم المالية، الذي هو مشروع جميع الأطراف المكونة للكابينة التاسعة، وأكدا دعمهما الكامل للمشروع.

وفي محور آخر من الاجتماع جدد الجانبان حرصهما واتفاقهما على تعزيز الكيان الدستوري لاقليم كوردستان وتطويره والإسراع في الخطوات القانونية والسياسية اللازمة لتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات برلمان كوردستان في الموعد المقرر له هذا العام.

كما أعربا عن أملهما في تعاون جميع الأطراف لإدامة الأجواء الأخوية والعمل المشترك ومحو الخلافات التي حصلت سابقا.

واتفق الطرفان على العمل كفريق واحد وعقد سلسلة اجتماعات أخرى لتوفير الأرضية الملائمة من الناحيتين القانونية والسياسية لإجراء الانتخابات ومواجهة التحديات التي تواجه المنطقة.

عبر مركز للاتصال المباشر

الرئيس بافل يتلقي شكاوي المواطنين دون تمييز

افتتح في مدينة السليمانية الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/١٦، مركز للاتصال المباشر، لتلقي الشكاوي والمطالب الحزبية والحكومية، ويقول رئيس الاتحاد الوطني الكوردستانيبافل جلال طالباني: «سأصغي الى مطالب ورسائل المواطنين عن طريق هذا المركز دون تمييز، وسأتابع مشكلاتهم وأعمل على حلها».

وحول إنشاء مركز اتصال مباشر للحوار مع المواطنين، قال بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: «فكرة إنشاء المركز تعود الى أنني كنت أرد على جميع الاتصالات التي تأتيني الى أن تم نشر رقم هاتفي من قبل شخص، وبعدئذ لم يعد بالإمكان الرد على المواطنين كما يجب، لذا فكرنا في إنشاء مركز للاتصالات لتصلنا رسائل ومطالب المواطنين بصورة أفضل».

وأضاف الرئيس بافل جلال طالباني: «يتلقى المركز اتصالات جميع المواطنين دون تمييز، وأي مواطن له طلب أو إشكال إداري أو حزبي، بإمكانه الاتصال وعرض طلبه لكي نقوم بمتابعته والعمل عليه».

مسألة الانتخابات في اقليم كوردستان

وفي معرض رده على سؤال لأحد الصحفيين حول مسألة الانتخابات في اقليم كوردستان، قال رئيس الاتحاد الوطني: «هناك بعض المشكلات أمام العملية، ولكن الانتخابات ستجرى وينبغي حل تلك المشكلات».

الاجتماع الأخير لمجلس وزراء الاقليم

وفيما يتعلق بالاجتماع الأخير لمجلس وزراء الاقليم، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «لقد خطت الكابينة الحكومية التاسعة خطوة جريئة تتمثل في تقديم الخدمات دون تمييز وإعطاء الأولوية لصرف رواتب الموظفين، وهذا محل ترحيب وإشادة وندعمه، والأطراف الأخرى متفقة معنا بهذا الصدد».

مسرورون بهذه المبادرة

وبخصوص مبادرة مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني، حول فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الجهات السياسية، قال الرئيس بافل: «نحن مسرورون بهذه المبادرة وكنا ننتظر ذلك منه، وأتقدم من هنا بالشكر اليه لاستفساره أكثر من مرة عن وضعي الصحي»، مؤكدا «واجبنا جميعا أن نعمل على تطبيع الأوضاع وأعتقد أنه كلما اقتربت الأحزاب من بعضها أكثر، يمكنها اتخاذ خطوات أفضل باتجاه تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في كوردستان والعراق».

وأوضح رئيس الاتحاد الوطني قائلا: «نحن متفائلون بالاجتماع الذي عقد بين السيدين مسرور بارزاني وقوباد طالباني، قد تكون هناك وجهات نظر مختلفة فيما بيننا، ولكني اليوم أكثر تفاؤلا من ذي قبل، بأننا يمكننا العمل معا والسير نحو الأمام».

جهودنا تنصب في انجاح تجربة الاقليم وتحقيق المصلحة العامة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٥/١٧ في السليمانية بدباشان، سيدة روزي كيف القنصلة العام للمملكة المتحدة في الاقليم.

وبحث في اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة والدكتورة جوان احسان عضو المكتب السياسي، آخر مستجدات الاوضاع السياسية في الاقليم وخطوات الحل الجذري للمشكلات.

اشار الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاء الى انجاح الجهود الوطنية لتحقيق الاستقرار في المجالات المختلفة وخطوات الحكومة لتقديم الخدمات للمواطنين قائلا: « العمل التضامني والنظرة الوطنية حول المسائل القومية والوطنية عاملان اساسيان لتحقيق الاهداف العليا وتوفير الحياة المستقرة للمواطنين».

وفي محور آخر من اللقاء بحث ملف الانتخابات حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني: « ان الانتخابات مسألة لها ابعاد وطنية، يجب ان تتوافق عليها الاطراف السياسية، ونحن مطمئنون اننا سنصل الى حل جميع المشكلات عبر الحوار والتفاهم، وكل محاولاتنا تدخل في اطار انجاح تجربة الاقليم والمصلحة العامة وليست المصالح الحزبية».

الاتحاد الوطني لن يساوم على حياة وكرامة المواطنين وكوادره

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان، الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/١٦ فيصل كريم خان برادوستي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني وكاروان كزنيي عضو برلمان كوردستان.

وتطرق الرئيس بافل جلال طالباني الى الهجوم المسلح الذي تعرض له النائب كاروان كزنيي قبل أيـام، وقـال: «الهجوم مبعث استيائنا ويجب إحالة منفذيه الى القانون أيا كانوا، فالاتحاد الوطني الكوردستاني لن يساوم على حياة وكرامة المواطنين وكوادره المخلصين، لذا ينبغي أن يأخذ هذا الملف مجراه القانوني».

بـدوره تقدم كـاروان كزنيي عضو برلمان كوردستان بالشكر للرئيس بافل إزاء حرصه واستجابته، حيث كان على اتصال دائم من بداية الحادث وكان قلقا على سلامتهم.

»
الهجوم على كزنيي مبعث استيائنا ويجب إحالة منفذيه الى القانون أيا كانوا
«

الاتحاد الوطني جزء اساسي في العملية السياسية العراقية

اجتمع رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٥/١٧ مع مسؤولي مراكز التنظيمات والمنصات واعضاء مكتب التنظيم، في السليمانية، لبحث مجموعة من المفات التنظيمية والحزبية.

واشار رفعت عبدالله خلال الاجتماع الى دور شهداء منطقة بالكايتي والشهيد القائد حسن كويستاني في ذكرى استشهاده قائلا: « كان الشهيد حسن كويستاني قائدا بارزا ومناضلا وكان له تاثير كبير في تاريخ النضال الكوردي والاتحاد الوطني».

وبحث مقرر الهيئة العاملة خلال الاجتماع علاقات الاتحاد الوطني وقال: « لدى الاتحاد الوطني علاقات جيدة مع الاطراف الكوردستانية والعراقية وهو طرف اساسي ومؤثر في العملية السياسية العراقية والقرارات المصيرية «. كما اشار الى العلاقات الدبلوماسية للاتحاد الوطني مع الدول والمراكز السياسية ووصفها بالجيدة.

وحول الامور التنظيمية في المؤسسات الحزبية أشار رفعت عبدالله الى: « ضرور بذل الجهود اللازمة لمصالحة الكوادر والمناضلين، مؤكدا ان الاتحاد الوطني هو بيت جميع مناضليه وخيمة جميع اعضائه».

وفي محور آخر من الاجتماع الذي خصص للذكرى السنوية للاتحاد الوطني اشار مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي الى ضرورة «إحياء مناسبة جديرة بهذه الذكرى المقدسة ولتكن هذه المناسبة فرصة لمصالحة الجماهير ومحطة لتحسين حياة ومعيشة المواطنين عبر فريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم».

تأتي اجتماعات مقرر الهيئة العاملة عقب اجتماع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مع المكتب السياسي يوم السبت الماضي ٢٠٢٣/٥/١٣ في السليمانية، حيث زار رفعت عبدالله يوم الاحد ٢٠٢٣/٥/١٤مكتب الاعلام واجتمع مع اعضاء المكتب لمتابعة مهامهم وسبل تطوير عمل مكتب الاعلام للنهوض بالواقع الاعلامي الجديد.

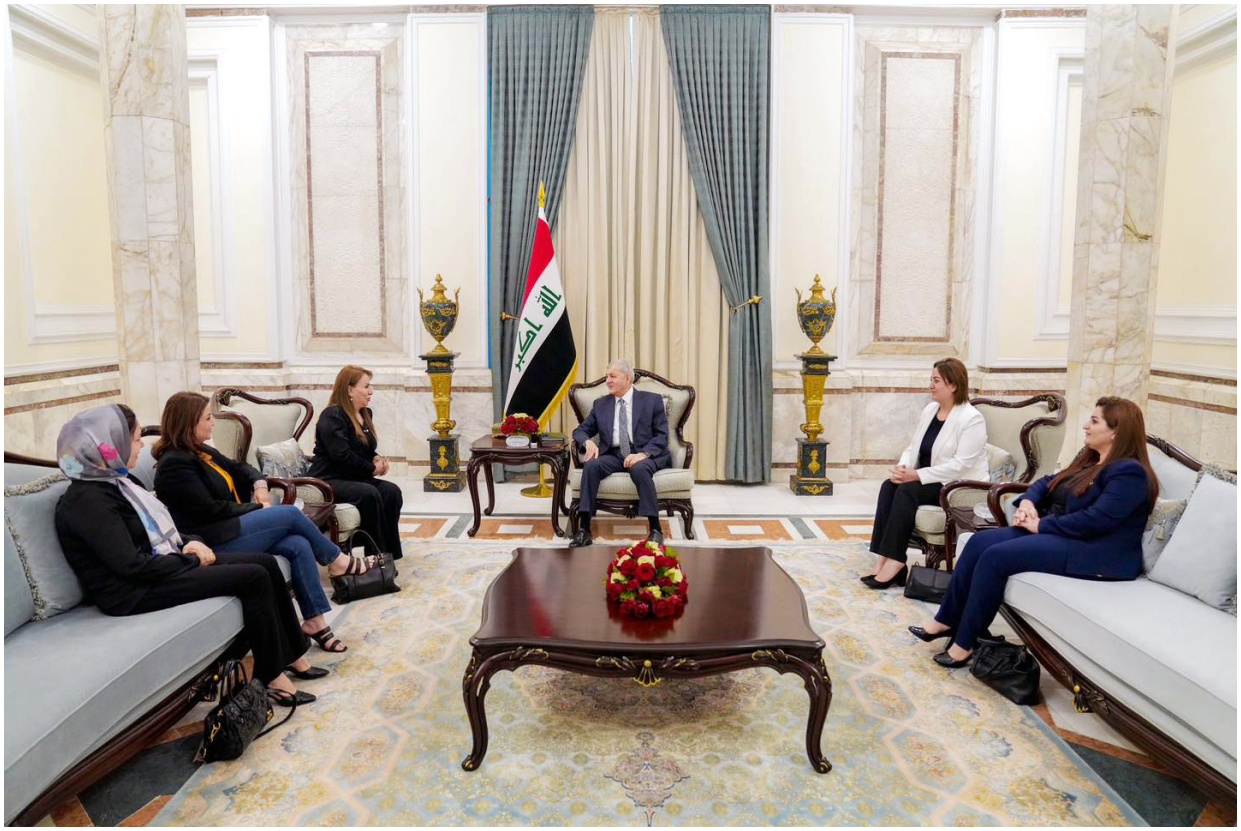

رئيس الجمهورية:

أهمية اعتماد مبدأ الحوار البناء وتعزيز العلاقات بين بغداد والاقليم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأربعاء ١٧ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة السيدة بليسه جبار فرمان.

وخلال اللقاء، تمت مناقشة مجمل الأوضاع في إقليم كردستان، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية اعتماد مبدأ الحوار البنّاء وتعزيز العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم وبما يسهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية للمواطنين في جميع أنحاء العراق.

واستمع فخامة الرئيس لشرح قدمه الوفد عن زيارته إلى السجن السابق (نقرة السلمان) وما عاناه الشعب العراقي من سياسات قمعية، حيث تم استذكار شهداء جريمة الأنفال والتأكيد على الاهتمام بعوائلهم وتوفير احتياجات أبنائهم، وضرورة عودة رفات الشهداء إلى ذويهم.

من جانبها أعربت السيدة بليسه فرمان عن شكرها وتقديرها لتوجيهات فخامة الرئيس ولحرصه واهتمامه بكل أبناء الشعب، مشددة على ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات المعنية في شؤون المرأة.

سيدة العراق الأولى تشدد على سيادة واستقلال القضاء وتنفيذ قرارات المحاكم

زارت سيدة العراق الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/١٦، محكمة السليمانية، واستقبلت من قبل الحاكم جاسم جزا جافر هورامي رئيس محكمة استئناف منطقة السليمانية.

وكان الهدف من الزيارة تجديد الدعم للمؤسسة القضائية، كالسيدة الأولى ومؤسسة رئاسة الجمهورية في العراق، والتأكيد على سيادة واستقلال السلطة القضائية والاطلاع عن كثب على كيفية سير الأعمال فيها.

وخلال لقاء حضره نواب رئيس المحكمة، تم التطرق الى أوضاع المحاكم والمؤسسات القضائية في اقليم كوردستان بصورة عامة ومحافظة السليمانية خاصة، حيث تحدث رئيس المحكمة عن المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل المحاكم والتي سببت تراكم الدعاوي وتأخير حسمها، وأهمها قلة عدد القضاة والمحققين العدول والموظفين وكذلك شح ميزانية المحاكم.

من جهتها تحدثت سيدة العراق الأولى عن أهمية دور المحاكم في الحفاظ على السلم المجتمعي والحد من ظواهر العنف والجريمة، وإعادة الحقوق الى أصحابها، حيث قالت: «مستعدون لتقديم جميع أشكال الدعم والتعاون التي تصب في خدمة سيادة واستقلال القضاء وتنفيذ قرارات المحاكم».

الاتحاد الوطني يؤكد دعمه لمطالب عوائل الشهداء والمؤنفلين

شارك وفد من المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني في مراسيم احياء الذكرى السنوية لليوم الوطني للمقابر الجماعية، والذي اقليم في قلعة نقرة السلمان بمدينة السماوة في محافظة المثنى.

ماحدث في نقرة السلمان ابادة جماعية بحق شعب كوردستان

تقول السيدة حسيبة عبدالله عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان ذكرى يوم المقابر الجماعية والمراسيم التي اقيمت في سجن نقرة السلمان كانت مختلفة هذا العام.

واضافت: هذا السجن الذي استخدمه النظام البعثي البائد لقمع معارضيه وسجن الضحايا المؤنفلين من ابناء شعب كوردستان، ومن هناك سوقهم الى المقابر الجماعية، وماحدث هو جرائم ابادة جماعية بحق جميع ابناء الشعب العراقي.

ندعم مطالب عوائل الشهداء والمؤنفلين

تقول السيدة حسيبة عبدالله: ان عوائل الشهداء والمؤنفلين تطالب منذ عدة سنوات باعادة رفاة الشهداء، ونحن ندعم هذا المطلب وندعو الحكومة الاتحادية الى الاسراع بفتح المقابر الجماعية واعادة رفاة الشهداء.

واضافت: كما ندعو الحكومة الاتحادية الى حماية هذا المنطقة وجعلها نصباً تذكارياً ورمزا للشهداء والمؤنفلين من ابناء شعب كوردستان او تحويلها الى متحف وطني يضم مقتنيات الشهداء والمؤنفلين.

تعويض عوائل الشهداء الابرار

تقول السيدة تابان عبدالله عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: شاركنا في مراسيم احياء الذكرى السنوية لليوم الوطني للمقابر الجماعية كممثلين عن الاتحاد الوطني الكوردستاني، وطلبنا خلال المراسيم بتنفيذ مطالب عوائل الشهداء واعادة رفاة ابنائهم واجراء فحوصات الـ D.N.A، وبناء نصب للشهداء في نقرة السلمان لكي

يكون رمزا لتضحيات وصمود شعب كوردستان.

واضافت: كما نطالب الحكومة الاتحادية بتعويض المتضررين من ضحايا النظام البائد وخاصة الشهداء والمؤنفلين وانصافهم.

من واجب الحكومة خدمة عوائل الشهداء

تقول السيدة تابان عبدالله: على الحكومة الاتحادية تعويض عوائل الشهداء والمؤنلفين لانها وريثة الحكومة السابقة، وعليها بناء نصب للشهداء في منطقة نقرة السلمان.

واضافت: على حكومة اقليم كوردستان العمل على تحسين الاوضاع المعيشية لعوائل الشهداء والمؤنفلين والعمل على تعريف الجرائم التي اقترفت ضد شعب كوردستان كجرائم ابادة جماعية على المستوى الدولي.

اكبر جريمة في تاريخ البشرية

تقول السيدة دلباك طاهر عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان النظام البعثي البائد اقترف اكبر جريمة في تاريخ البشرية ضد المواطنين العزل من ابناء شعب كوردستان.

واضافت: ان النظام البعثي البائد دفن ابناء شعب كوردستان في مقابر جماعية في صحراء السماوة، كانت جريمتهم الوحدية لانهم من ابناء الشعب الكوردي، لذا من واجب حكومة اقليم كوردستان العمل على تعريف هذا الجرائم كجرائم ابادة جماعية على المستوى الدولي ومحاكمة كل من نفذ او شاكر في تنفيذ هذا الجرائم البشعة.

نعمل على اعادة رفاة الشهداء

تقول السيدة دلباك طاهر: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني نعمل بكل جهد من اجل اعادة رفاة الشهداء الى مناطقهم الاصلية، وطرحنا هذا الامر خلال الاجتماعنا مع رئيس الجمهورية، الذي اكد مشكوراً دعما لهذا الطلب.

واضافت: كما نعمل نحن بكل جهد من اجل حماية المقابر الجماعية من مخاطر التغييرات المناخية وبناء نصب للشهداء في سجن نقرة السلمان لكي يكون رمزاً لتضحيات شعب كوردستان.

قائممقام نكرة السلمان: الاتحاد الوطني له دور كبير في اعادة رفات ضحايا المقابر الجماعية

الى ذلك اكد قائممقام قضاء نقرة السلمان في محافظة المثنى، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني له دور كبير في العمل على اعادة رفات ضحايا المقابر الجماعية.

وقال علي خفاف قائممقام قضاء نقرة السلمان في تصريح لاعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني: هناك العديد من المقابر الجماعية في منطقتنا واغلب ضحايا هذه المقابر هم من الشهداء الكورد.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني في السابق والآن ايضا يعمل وبكل جهد من اجل اعادة رفات الشهداء الى مناطقهم الاصلية، ونحن نشكرهم على جهودهم ودعمهم المستمر لنا للبحث عن المقابر الجماعية واعادة رفاة الشهداء.

PUKMEDIA

احياء ذكرى اليوم الوطني للمقابر الجماعية

في صحراء مدينة السماوة وحدها توجد اكثر من 150 مقبرة جماعية

الحكومة الاتحادية مع الاسف مازالت مقصرة بواجباتها تجاه ضحايا الابادة الجماعية

شاركت عدد من عوائل الشهداء والمؤنفلين في مراسيم احياء الذكرى السنوية لليوم الوطني للمقابر الجماعية، في قلعة نقرة السلمان، من جانبه دعا اتحاد كتاب الابادة الجماعية الى انصاف عوائل الشهداء والمؤنفلين.

احياء ذكرى المقابر الجماعية في نقرة السلمان

يقول سالار محمود رئيس اتحاد كتاب الابادة الحماعية خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان يوم ٥/١٦ من كل عام يصادف اليوم الوطني للمقابر الجماعية وفقا للقرار الذي صدر عن الحكومة الاتحادية في العام ٢٠٠٧.

واضاف: هذا العام شارك مجموعة من عوائل الشهداء والمؤنفلين مع عدد من الكتاب والمثقفين والمختصين في الابادة الجماعية في المراسيم التي ستقام في قلعة نقرة السلمان بالقرب من المقابر الجماعة في مدينة السماوة بمحافظة المثنى.

ذكرى هذا العام لها اهميتها الخاصة

يقول سالار محمود: ان احياء ذكرى اليوم الوطني للمقابر الجماعية هذا العام يختلف عن الاعوام السابقة بفضل مشاركة عدد كبير من عوائل الشهداء والمؤنفلين من اقليم كوردستان وباقي المحافظات الاخرى.

واضاف: هذا الامر سيدفع حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية للعمل بشكل افضل على ملف المقابر الجماعية والعمل على فتحها وفقا للقوانين المعمول بها.

واوضح: هذا العام تمت دعوة العديد من الشخصيات البارزة لحضور الذكرى بالاضافة الى عدد من النواب والسياسيين.

اتحاد كتاب الابادة الجماعية

واصدر اتحاد كتاب الابادة الجماعية بيانا بمناسبة اليوم الوطني للمقابر الجماعية، دعا خلال الى انصاف عوائل الشهداء والمؤنفلين.

واضاف الاتحاد في بيانه: ان الابادة الجماعية ضد الكورد الفيليين وتغيبب البارزانيين والقصف الكيمياوي لمدينة حلبجة وحملات الانفال ادت الى استشهاد مئات الالاف من المواطنين العزل ودفنوا في مقابر جماعية وهم احياء.

واوضح البيان: في صحراء مدينة السماوة وحدها توجد اكثر من ١٥٠ مقبرة جماعية، لكن مع الاسف الحكومة الاتحادية مازالت مقصرة بواجباتها تجاه ضحايا الابادة الجماعية.

مطالب اتحاد كتاب الابادة الجماعية

طالب اتحاد كتاب الابادة الجماعية بتنفيذ العديد من النقاط انصافا لعوائل الشهداء والمؤنفلين وهي:

اولا: فتح المقابر الجماعية واعادة رفاة الشهداء في مناطقها الاصلية.

ثانيا: البحث عن المفقودين وتحديد مصيرهم والبحث عن مقابر جماعية اخرى لم تكتشف.

ثالثا: الاسراع في حماية المقابر الجماعية لان التغييرات المناخية لها تاثير كبير على مصير المقابر الجماعية.

رابعا: الاسراع في اعادة رفات الضحايا بشكل لائق في مراسيم خاصة وتسليمها الى ذويهم بالاعتماد على المادة ٦ من قانون المقابر الجماعية.

خامساً: بناء مقابر لائقة ومزازات تليق بارواح الشهداء الابرار.

سادسا: انشاء مؤسسة وطنية خاصة بالملف الابادة الجماعية، وتهتم بملف المقابر الجماعية.

سابعا: اجراء فحوصات الـDNA للضحايا وعوائل المؤنفلين كقسم من عملية التعرف على هوياتهم.

ثامناً: تنظيم مراسيم وطنية في العراق واقليم كوردسان في يوم ٥/١٦ من كل عام لاحياء ذكرى المقابر الجماعية تقديرا للضحايا.

تاسعاً: تجري هذا العام مراسيم لائقة بمشاركة العديد من عوائل الشهداء والمؤنفلين كبداية لكي تقام هذه المراسيم لاحاييء ذكرى هذا اليوم الوطني كل عام.

عاشرا: دعوة جميع وسائل الاعلام ومراكز السلطة السياسية وجميع الاطراف الاخرى الى الاهتمام بهذا اليوم كاحترام وتقدير لضحايا الابادة الجماعية.

PUKMEDIA

رئيسة البرلمان: اجراء الانتخابات من مصلحة شعب كوردستاني

اعتبرت رئيسة برلمان إقليم كوردستان، ريواز فايق، أنه لا شيء أكبر من مصالح شعب كوردستان، داعيةً جميع الأطراف السياسية لمحاولة إجراء الانتخابات في موعدها.

وقالت فايق في مؤتمرٍ صحفي قبل بدء جلسة البرلمان، الأربعاء: «نأمل أن يتم الاتفاق على المواد القليلة المتبقية من قانون الانتخابات».

وأضافت: «يجب على جميع الأطراف السياسية العمل على إجراء الانتخابات في موعدها، لأنه لا يوجد أهم وأكبر من مصلحة الشعب الكوردستاني».

في غضون ذلك، شدّدت رئيسة البرلمان على جميع القوى السياسية بضرورة جاهزيتهم لتقديم التنازل عن بعض المطالب «للوصول إلى نقطةٍ واحدة مشتركة».

ويوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/١٦ استقبلت د. ريواز فائق رئيس برلمان كوردستان، فيللي فارجيولا سفير الاتحاد الأوروبي في العراق.

وفي لقاء ضم الطرفين، جرى الحديث عن الانتخابات القادمة في إقليم كوردستان، وفي هذا السياق قالت رئيس البرلمان: «ان برلمان كوردستان قد كثف جهوده للتوصل الى اتفاق يجمع بين كافة الأطراف السياسية بخصوص قضية الانتخابات» وأضافت القول: «لقد تم الانتهاء من كافة الإجراءات القانونية الخاصة بتفعيل المفوضية، ونحن ننتظر ان تتوصل الأطراف السياسية قريبا الى اتفاق بشأن تعديل قانون الانتخابات».

كما أكد الطرفان في اللقاء الذي جمع بينهما على ضرورة الإسراع في اعداد الصيغة النهائية الخاصة بكافة القضايا الخلافية التي تعرقل طريق الانتخابات العامة.

القنصليات والممثليات الدبلوماسية تطالب بإجراء انتخابات شفافة

طالبت ١٣ قنصلية وممثلية دبلوماسية في اقليم كوردستان، برلمان وحكومة الاقليم، باتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات وعدم تأجيلها اكثر من ذلك، مشددين على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة.

فقد أصدرت القنصليات العامة والممثليات الدبلوماسية لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، هولندا، كندا، الاتحاد الاوربي، فرنسا، التشيك، اليونان، ايطاليا، بلغاريا، بولندا ورومانيا، بيانا، أشادت فيه بحكومة الاقليم والبرلمان وشعب كوردستان، على التزامهم المتواصل بالأسس والقيم الديمقراطية، والترحيب بروح تجديد التعاون بين الأطراف السياسية، مطالبين إياهم بالسير نحو إجراء الانتخابات دون المزيد من التأخير.

كما شددت القنصليات والممثليات الدبلوماسية تلك، على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، مطالبين الجهات السياسية وذات العلاقة في اقليم كوردستان والعراق الى العمل المشترك وتجاوز العراقيل المتبقية لضمان إجراء انتخابات خاضعة للمقاييس الدولية وحقوق جميع المواطنين، ومن ضمنهم النساء والأقليات.

توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة الرئيس جلال طالباني وجامعة رابرين

أبرمت مؤسسة الرئيس جلال طالباني، الثلاثاء، مذكرة تفاهم مع جامعة رابرين.

وقالت المؤسسة في بيان إن "رئيسها السفير محمد صابر أجرى، يوم الثلاثاء ، زيارة إلى جامعة رابرين واستقبل من قبل رئيس الجامعة الدكتورة بيمان رمضان أحمد وأعضاء مجلس الجامعة".

وأضافت أن "الجانبين أبرما اتفاقية تفاهم مشتركة في مجال بناء العلاقات وتعزيز التعاون بين مؤسسة الرئيس جلال طالباني وجامعة رابرين في المجالات التنموية وتبادل الخبرات والمعلومات بغية تقديم الخدمات الضرورية للطلبة والشباب وتأمين بيئة ملائمة لهم".

وأوضح رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني ورئيس جامعة رابرين في مؤتمر صحفي أن الهدف الأساس من توقيع الاتفاقية تطوير العلاقات والشراكات الاستراتيجية فيما بين المؤسستين للتوصل إلى التعاون والدعم المستدام، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع والعمل التضامني وجمع المصادر ذات الصلة وتحديد مخطط موسع للمسؤوليات.

وأشار السفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني والدكتور بيمان رمضان أحمد رئيس جامعة رابرين إلى الشروع بتنفيذ فحوى المذكرة قريبا لتكون فقراتها متاحة لخدمة الطلبة والكادر التدريسي والموظفين.

يوم كوردي في الجامعة المستنصرية-بغداد

*كاروان انور

يوم الاثنين ٢٠٢٣/٥/١٥ لم يكن كسائر الأيام الأخرى حيث كان للكورد وتاريخهم حضور في أروقة الجامعة المستنصرية..

تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني وتأسيس جامعة السليمانية كانا الموضوعان الرئيسان اللذان بحثا في بغداد..

مناقشة اطروحة الدكتوراه للطالب علي عذيب الشريفي حول تأسيس ودور الاتحاد الوطني الكوردستاني استمرت أكثر من خمس ساعات وقبلت بدرجة جيد جدا..

كما أن جامعة السليمانية تأسيسها وبداياتها لم تكن غائبة في بغداد ايضا حيث ناقشت الباحثة آيات احمد النعيمي اطروحتها الموسومة عن تلك الجامعة التي احدثت منعطفا فكريا وسياسيا في تاريخ الكورد نهاية الستينيات من القرن الماضي..

ربما هذان الحدثان اكاديميا ليس فيهما شيء غير طبيعي ولكن سياسيا يعتبر عودة الكورد الى الواجهة الاكاديمية والجامعية من حيث التاريخ الذي كونه الاجيال السابقة ونسيتها او تناستها الجيل السابق تحت تاثيرات أفكار بعثية، اما اليوم فقد يعود التاريخ الكوردي الى الواجهة العراقية من جديد ولكن بشكل وغطاء وفكر مختلف عما كان الكورد سابقا يحتلون الواجهات ونشرات الاخبار تحت مسميات الفئة الغادرة وجيب العميل...

فبغداد اليوم تحدثت بلغة عربية فصيحة ودون خوف وبألسنة عربية عن الكورد والاتحاد الوطني وجامعة السليمانية...

الاتحاد الوطني لم يكن غائبا في بغداد اليوم، حيث حضر وفد من السليمانية ممثلا عن مكتب اعلام الحزب ووفد آخر من بغداد ممثلا عن مركز تنظيمات بغداد وقدم الوفدان أكاليل من زهور الى الطالبين مع جزيل شكر وامتنان المثقفين الكورد واعضاء الاتحاد الوطني لاختيارهما الموضوعان المهمان لرسالتيهما، كما وعدوهما بطبع اطروحتيهما في كتابين.

الجامعة المستنصرية تبحث في نضال الاتحاد الوطني

*حيدر خليل سوره ميري

كان في السابق الحديث عن الحركة الكوردية أو الاتحاد الوطني الكوردستاني جريمة لا تغتفر ويتعرض صاحبه للاعدام ! .أما الآن ومن وسط العاصمة بغداد ومن الجامعة المستنصرية وباللغة العربية قُدمت أطروحة دكتوراه للباحث الدكتور علي عذيب الشريفي الموسومة بـ(حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني ودوره السياسي في تاريخ العراق،١٩٧٥_١٩٩١) .

إن المطّلع على المشهد الثقافي والاجتماعي والاكاديمي في العراق وبغداد خاصة يلمس امتعاضا من الأحزاب السياسية، لكن بلا شك هناك أحزاب سياسية عريقة لها ثقلها داخل الأوساط الثقافية والأكاديمية والسياسية، ومحلها من العملية السياسية محل القطب من الرحى، بل تُعقد عليها الآمال في حفظ التوازن والاستقرار السياسي، واحد ابرز هذه الأحزاب هو الاتحاد الوطني الكوردستاني، لذلك عندما نسمع أو نشاهد أو نقرأ مؤلفات ومقالات وأبحاث وأطاريح ورسائل لنيل الشهادات العليا تتحدث عن تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني فهي لم تأت من فراغ أو بطر كاتبها، بل من واقعٍ تاريخي وسياسي واجتماعي ودور وتأثير الاتحاد الكبير في تاريخ العراق السياسي .

لا يستطيع أحد أن ينكر دور الاتحاد في تاريخ الحركة الكوردية وحفظه لماء الوجه، حيث عمل على

> التاريخ النضالي والسياسي للاتحاد لازال بحاجة لآلاف الاطروحات والرسائل ولن يطوى

استمرارية وديمومة الحركة الكوردية خصوصا بعد انهيار الحركة الكوردية عام ١٩٧٥، وتأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني حيث أعاد الأمل للكورد عامة وللحركة الكوردية خاصة، وكانت بداية الثورة الجديدة التي قادها الرئيس الراحل مام جلال كقائد للحركة الكوردية، واستطاع أن يجمع تحت مظلته ومظلة الاتحاد الوطني جميع أطياف الحركة الكوردية باختلاف توجهاتهم .

لذلك تتحدث الأطروحة عن فترة مهمة في تاريخ العراق وتاريخ الحركة الكوردية، كان للاتحاد الوطني الدور الأبرز في النهوض بواقع الحركة الكوردية وقيادتها حتى الحصول على الحكم الذاتي .أما بعد التغيير عام ٢٠٠٣، عمل الاتحاد الوطني الكوردستاني جاهدا لإنقاذ العراق وحمله إلى بر الأمـان، بخبرة وحنكة الرئيس الراحل مام جلال طالباني، الذي شهد له العدو قبل الصديق، القاصي والداني بكياسته وتلك الكاريزما الرائعة التي كان يتميز بها في التأثير على الفرقاء السياسيين ويُجلسهم على طاولة واحدة، للتقريب بين وجهات النظر ولتخفيف التوتر فيما بينهم، لما كان يملك من تأثير عليهم، وكان محل احترام وثقة كبيرين بين الأوساط السياسية .

حتى وصفته المرجعية الدينية بـ" صمام أمان العراق" وهي سابقة لم تشهدها تاريخ المرجعية الدينية، حيث لم تصف أي سياسي عراقي على مر تاريخها، وهذا دليل كبير على أن المرجعية عقدت أملها وثقتها بالرئيس الراحل مام جلال، لما يحمله من همٍ عراقي، وحنكة وكياسة ومقبولية وتأثير على الجميع، أما دوره الإقليمي فشهدت به الجامعة العربية وقادة وزعماء الدول لدوره في حل خلافات المنطقة مما يلقي بظلاله على الوضع في العراق .

وكل هذا ترك ثروة ثمينة للاتحاد الوطني الكوردستاني على وجه الخصوص وللكورد بوجه عام، بل صار الرئيس الراحل مام جلال ذا تأثير على المجتمع العراقي لتواضعه وبساطته المعهودة والتي هي صفات القائد والزعيم، فعند وفاته أعلن العراقيون الحداد تلقائيا، واليوم كل ذكر للاتحاد الوطني يأتي في المقدمته الرئيس الراحل مام جلال .

طويت صفحات أطروحة الدكتوراه ونالت تقدير عالي جيد جداً، عن تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني، لكن التاريخ النضالي والسياسي للاتحاد لازال بحاجة لآلاف الأطاريح والرسائل ولن يطوى.

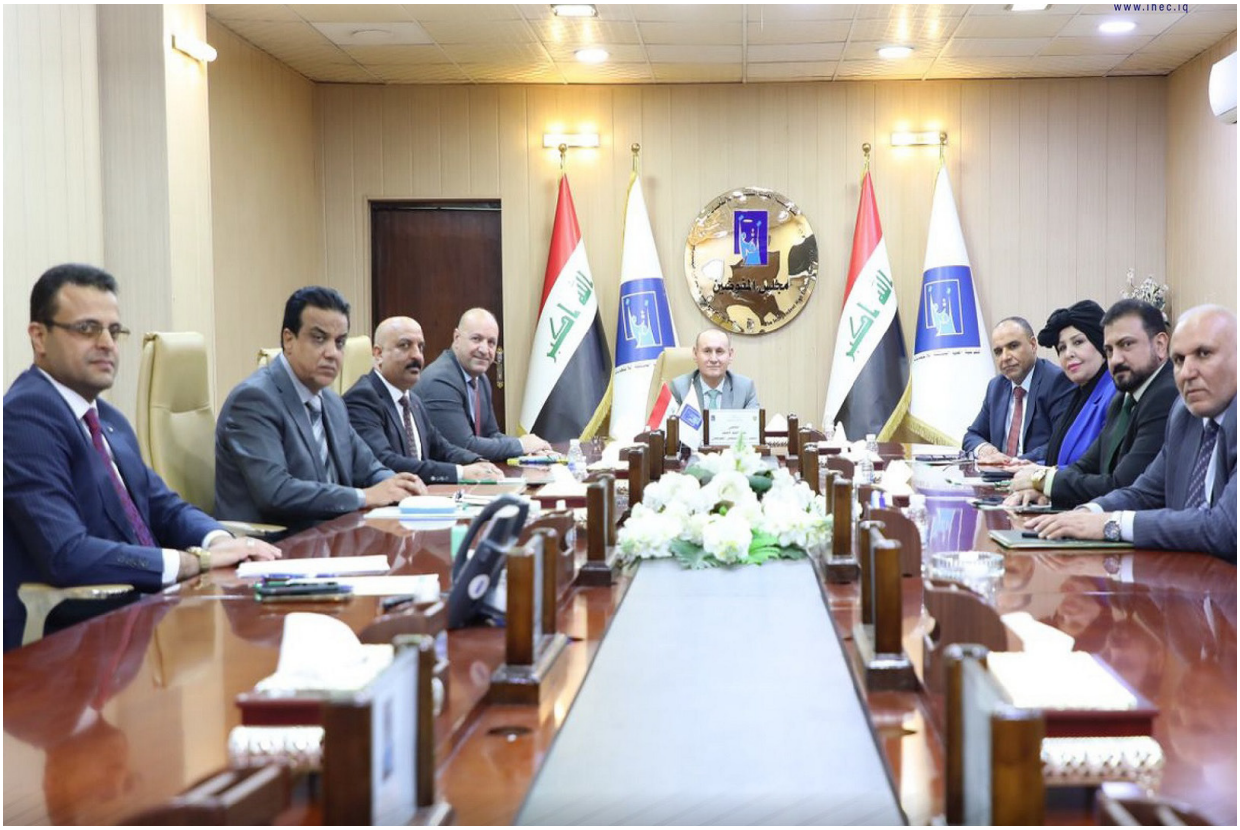

قاض كوردي رئيسا لمجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات العراقية

انتخب مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/١٦، قاضيا كورديا، رئيسا للمجلس.وأعلنت المفوضية في بيان لها، أنه «عقد مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات يوم الثلاثاء الموافق ١٦ ايار ٢٠٢٣ اجتماعا اعتياديا تم التصويت فيه على اختيار القاضي عمر أحمد محمد رئيسا لمجلس المفوضين، خلفا للقاضي المستقيل السيد جليل عدنان خلف».

وأضاف البيان أنه «تم اختيار القاضي فياض ياسين حسين نائبا لرئيس المجلس»، مشيرا الى أن كلاهما حصل على ثقة المجلس بإجماع الحاضرين.

وكان الرئيس السابق لمجلس المفوضين القاضي (جليل عدنان خلف) قد استقال من رئاسة المجلس وانهى عمله في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التاسع من شهر نيسان الفائت، وقام القاضي عمر أحمد بأداء مهامه كنائب للرئيس.

ويتكون مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من تسعة اعضاء (خمسة من قضاة الصنف الأول يختارهم مجلس القضاء الأعلى من مجموع المرشحين، اثنين من قضاة الصنف الأول يتم اختيارهم ايضاً من قبل مجلس القضاء الاعلى من بين مرشحين يرسلهم مجلس القضاء في اقليم كوردستان،

واثنين آخرين من اعضاء مجلس الدولة من المستشارين يتم ترشيحهم من قبل مجلس الدولة واختيارهم من قبل مجلس القضاء الأعلى).

يقوم القضاء الأعلى باختيار اعضاء مجلس المفوضين بالقرعة المباشرة، بحضور منظمة الامم المتحدة ومن يرغب من وسائل الإعلام والمنظمات والنقابات. وتكون ولاية اعضاء مجلس المفوضين لمدة (٤) سنوات غير قابلة للتمديد، بدءا من تاريخ اصدار المرسوم الجمهوري.

ويعدّ رئيس مجلس المفوضين هو الممثل القانوني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهو يتولى ادارة اعمال المجلس التنظيمية والاداريـة، الدعوة لعقد اجتماعات المجلس وترؤسها.

ما أهمية الخطوة؟

في مارس/ آذار الماضي، صوّت مجلس النواب على تحديد ٦ نوفمبر موعداً لإجراء انتخابات مجالس المحافظات. وتشمل هذه الانتخابات ١٥ محافظة من أصل ١٨ محافظة، إذ إن هناك ثلاث محافظات ضمن إقليم كردستان المتمتع بحكم ذاتي.

وستكون هذه أول انتخابات مجالس محافظات محلية تجرى في العراق منذ إبريل/ نيسان ٢٠١٣ حين تصدّرت القوائم التابعة لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي النتائج. وقبل ذلك، أُجريت انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ فقط.

الخبير بالشأن العراقي، أحمد النعيمي، اعتبر أن خطوة تسمية رئيس للمفوضية بدلاً عن الرئيس المستقيل تعتبر مؤشراً على عدم نجاح ضغوط تفكيك كامل مجلس المفوضين الحالي، والعودة إلى نهج الأعضاء الذين يجرى ترشحيهم من خلال الأحزاب».

واعتبر النعيمي أن الخطوة إيجابية، وتمثل نجاحا لبعثة الأمم المتحدة في العراق التي كانت ترفض العودة إلى نهج المحاصصة القائم على ترشيح كل كتلة سياسية شخصاً منها ليكون داخل المفوضية»، واصفاً بقاء مجلس المفوضية بيد القضاء بـ»الخطوة المريحة للناخب العراقي».

واختتم النعيمي حديثه لـ»العربي الجديد» بأن «الأهم من ذلك هو حفاظ المفوضية الحالية على استقلاليتها، لحين الوصول إلى الانتخابات البرلمانية العامة بالبلاد، كونها الأكثر حساسية، خاصة مع تجنب الحكومة الحالية التطرق إلى موعدها، رغم أنها وعدت بإجرائها بعد عام من منحها الثقة».

رسالة إلى الكونغرس بشأن استمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بالعراق

إلى كونغرس الولايات المتحدة:

تنص المادة ٢٠٢ (د) من قانون الطوارئ الوطنية (٥٠ USC ١٦٢٢ (d)) على الإنهاء التلقائي لحالة الطوارئ الوطنية إلا في غضون ٩٠ يومًا قبل تاريخ الذكرى السنوية لإعلانها ، ينشر الرئيس في السجل الفيدرالي ويرسل إشعارًا إلى الكونغرس يفيد بأن حالة الطوارئ ستستمر سارية المفعول بعد تاريخ الذكرى السنوية.

وفقًا لهذا الحكم ، فقد أرسلت إلى السجل الفيدرالي للنشر ، الإشعار المرفق الذي ينص على أن حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق باستقرار العراق المعلنة في الأمر التنفيذي ١٣٣٠٣ المؤرخ ٢٢ مايو ٢٠٠٣ - بصيغته المعدلة في النطاق والاعتماد عليها للخطوات الإضافية المتخذة في الأمر التنفيذي ١٣٢٩٠ المؤرخ ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ، تنفيذي الأمر ١٣٣١٥ المؤرخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٣ ، والأمر التنفيذي ١٣٣٥٠ المؤرخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٤ ، والأمر التنفيذي ١٣٣٦٤ المؤرخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ ، والأمر التنفيذي ١٣٤٣٨ المؤرخ ١٧ يوليو ٢٠٠٧ ، والأمر التنفيذي ١٣٦٦٨ المؤرخ في ٢٧ مايو ٢٠١٤ - يستمر سريانه بعد ٢٢ مايو ٢٠٢٣.

لا تزال العقبات التي تعترض إعادة الإعمار المنظم للعراق ، واستعادة السلام والأمن في البلاد والحفاظ عليهما ، وتطوير المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية في العراق ، تشكل تهديداً غير عادي وغير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للعراق و الولايات المتحدة.

لذلك ، قررت أنه من الضروري استمرار حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في الأمر التنفيذي ١٣٣٠٣ فيما يتعلق باستقرار العراق.

جوزيف ر. بايدن الابن.

البيت الأبيض ،

١٦ مايو ٢٠٢٣.

السفيرة الامريكية لدى العراق:

مسار مستمر لما حققناه في العراق منذ 20 عاما

وتؤكد:الولايات المتحدة لن ترحل عن المنطقة

*سكاي نيوز عربية

حيدر الأسدي – بغداد :قالت السفيرة الأميركية في بغداد ألينا رومانوسكي، في لقاء خاص مع «سكاي نيوز عربية»، إن الولايات المتحدة «لن ترحل عن المنطقة»، مؤكدة أن العراق «يمثل أهمية استراتيجية كبيرة لدى واشنطن»، وأن «العراقيين لا يريدون دولة تسيطر عليها ميليشيات».

وأضافت ألينا رومانوسكي: «قبل نحو عام، وبالضبط في يوليو الماضي، زار الرئيس الأميركي جو بايدن السعودية، والتقى بزعماء المنطقة، وأوضح بشكل جلي أن الولايات المتحدة لن ترحل عن المنطقة، فهي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية، وتربطنا علاقات قديمة وطويلة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم».

وتابعت: «عملنا مع شركائنا في المنطقة لوقت طويل من أجل مواجهة عدد من التحديات، خصوصا لوضع حد لمختلف الأزمات في المنطقة.

واضح إذن أن الولايات المتحدة ستظل موجودة بالمنطقة وستبقى مهتمة بتعميق شراكاتها مع دولها، خصوصا مع العراق».

نزع السلاح من الميليشيات

وقال رومانوسكي :»عندما أخرج وأتحدث إلى العراقيين، يتبين لي بوضوح شديد أنهم لا يريدون دولة تسيطر عليها الميليشيات، بل يريدون نزع السلاح من أيدي الميليشيات وإعادتها للدولة».

«لذلك، مهما تكن طبيعة علاقة رئيس الوزراء مع هذه الجماعات المسلحة والفصائل، فإن الهدف يجب أن يبقى منصبا على ضمان تمتع العراق بالاستقرار والأمن، وهو هدف منوط تحقيقه برئيس الوزراء».

«هذا الاستقرار ستستفيد منه حتما الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.. جميعنا لا يمكننا جلب الأعمال والانخراط على نطاق أوسع إذا لم يكن هناك استقرار وأمن في العراق».

بيئة إيجابية جدا تزخر بالفرص

واضافت :»كل ما عليَّ فعله هو النظر عبر نوافذ مبنى مجمع سفارتنا لنرى الحجم الضخم للمباني التي يجري تشييدها.. وأرى أن شركاتنا تزدهر، وهناك الكثير من رجال وسيدات الأعمال العراقيين الذين يرغبون في رؤية المزيد من الشركات تستثمر في العراق».

واوضحت السفيرة الامريكية لدى العراق: «بفضل الاستقرار الذي أصبح العراق يتمتع به، بدأ العراقيون في الشتات يعودون من أجل الاستثمار وعرض فنونهم وأعمالهم. هناك بيئة إيجابية جدا تزخر بالفرص، والفضل يعود في هذا إلى الاستقرار السائد حاليا، وإلى الأمن الذي أصبح يعم العراق، خاصة بغداد».

محاربة الفساد في العراق

ولدى سؤالها عن حملة محاربة الفساد التي تشنها السلطات العراقية، قالت رومانوسكي:»نسعى إلى مواصلة دعم رئيس الوزراء محمد السوداني في التزامه باستئصال الفساد وغسيل الأموال بالعراق، فالخطوات التي اتخذناها ولا نزال مع المصرف المركزي العراقي ومع باقي البنوك هنا، تهدف لضمان تقوية النظام البنكي الدولي بالعراق».

«تهدف أيضا للتحقق من أن البنوك تملك آليات الامتثال اللازمة لمنع حدوث غسيل الأموال وتهريب الدولار إلى خارج العراق، ولضمان أن تشعر الشركات العراقية بالثقة، وأن يثق الجمهور العراقي بأن لديهم نظاما بنكيا يحمي مدخراتهم ومواردهم المالية».

«المطلوب هو احترام البنوك للمعايير الدولية، واستبعاد كل الفاعلين الخبثاء الذين قد يستخدمون النظام البنكي الدولي لغسل الأموال. هذا ما انصب عليه التعاون بين وزارة الخزانة والنظام المالي العراقي منذ وقت طويل».

أزمة المياه

وعن أزمة المياه التي يشهدها العراق، ردت السفيرة الأميركية لدى العراق قائلة:

«هذا الموضوع مبعث قلق حقيقي للعراقيين وللحكومة. نعرب عن استعدادنا ورغبتنا في العمل مع

الحكومة والشعب العراقي، لتشارك أفضل ممارساتنا بهدف تحقيق كفاءة أكبر باستخدام المياه».

«نحث حكومة العراق على بدء حوار بنّاء مع البلدان المجاورة، التي تعتبر دول المصدر للمياه العراقية، وذلك لمحاولة التوصل إلى تفاهم أفضل حول كيفية تقاسم موارد المياه».

وقالت «تواصل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملها في العراق منذ عدة سنوات، ونحن فخورون جدا بالمشاريع التي نفذناها، مثل جلب مضخات المياه وصيانتها في مناطق مثل البصرة ونينوى والأنبار، وبتوصيل المياه لمئات الآلاف من السكان بالمناطق التي تمكنت وكالتنا من إطلاق مشاريع فيها».

«هذا مجال نتمنى مواصلة العمل فيه. لدينا القدرة على تبادل خبراء المياه، فالولايات المتحدة تضررت أكثر من مرة بموجات جفاف، وقد أرسلنا مجموعة من خبراء المياه العراقيين إلى بعض مناطق أميركا، حيث نبحث عن طرق مبتكرة وعن استخدام تكنولوجيات جديدة لتحسين إدارة المياه وتوصيلها».

العراق وتركيا

وتطرقت المسؤولة الأميركية إلى الهجمات التي تشنها تركيا على مواقع لحزب العمال الكردستاني (التي يقع بعضها في العراق)، قائلة:»نتشارك مع تركيا قلقها بشأن الهجمات التي يشنها عليها حزب العمال الكردستاني، ونشجع تركيا والعراق على العمل معا والتعاون في مكافحة الإرهاب، لاستعادة الاستقرار للأماكن المستهدفة بالهجمات الإرهابية».

محاربة داعش

ولدى سؤالها عن تنظيم داعش في العراق والجهود المبذولة في إطار محاربته، أوضحت السفيرة الأميركية:»سعدنا بتأكيد رئيس الوزراء أنه يحب العمل مع الولايات المتحدة، وأنه يرى أن العمل الذي نبذله لضمان هزم داعش لا يزال مهما جدا. جهودنا ستستمر حتى نتيقن من أن جميع عناصر داعش قد هُزموا، بمن فيهم الفلول».

«واثقون أنه تربطنا بالعراق علاقات متنامية ومهمة في القضايا الأمنية، وسنواصل العمل معا في هذا الاتجاه».

«ما زلنا نعتقد إلى جانب حكومة العراق أنه ما زالت هناك جيوب من مقاتلي داعش، وهذا يمثل تحديا مستمرا لأمن واستقرار المنطقة. سنواصل عملنا كشركاء لمواجهة هذا التهديد الداخلي في العراق».

وقالت:»ستستمر الولايات المتحدة في العمل على ضمان ألا يظل داعش تهديدا للمنطقة وللعالم على حد سواء، لهذا لا أعتقد أننا في موقع يسمح لنا بالقول إن داعش قد انتهى أمره».

وشددت قائلة: «يمكننا القول، ومن العراق والمنطقة تحديدا، إن لدينا شراكة قوية تتقاسم معنا رؤيتنا التي تفيد بأن عملنا في إطار التحالف الدولي لهزم داعش لا يزال مهما جدا. ما زلنا نجري اجتماعات وزارية سنوية حول هذا الموضوع، فضلا عن تركيزنا على كيفية ضمان إعادة إدماج الضحايا من أقارب داعش في مجتمعاتهم وعيشهم ضمنها بأمان».

«إنجازات مستمرة» وتعاون أميركي عراقي

وتحدثت رومانوسكي عن العلاقات التي تجمع بلادها بالعراق، قائلة:»الولايات المتحدة ملتزمة جدا باستقرار العراق وسيادته. العراق في موقع محاط بالكثير من الجيران، وكدولة لها العديد من البلدان المجاورة بما فيها إيران، فإنها ترتبط بعلاقات مع جيرانها، في المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها».

وقالت: «أميركا تركز أساسا على ضمان أن تكون للعراق سيادته، وأن يتخذ قراراته بشكل مستقل، بما يخدم مصلحة ليس الحكومة فقط، وإنما الشعب العراقي أيضا».

واضافت :»ما حققناه هنا بعد وجودنا في العراق منذ ٢٠ عاما، هو عبارة عن مسار مستمر. نركز كثيرا في الوقت الراهن على المستقبل، سواءً في تعاملنا مع رئيس الوزراء أو الحكومة، وعلى ما يمكننا مواصلة بنائه مع الشعب العراقي وبشراكة معه».

«من المهم جدا بالنسبة لنا اعتبار العراق بلدا له أهمية استراتيجية كبيرة، ومنخرطا في دعم استقرار المنطقة وأمنها وتنميتها الاقتصادية. ومن هذا المنظور، أعتقد أننا في الطريق الصحيح لتوسيع نطاق علاقاتنا وفق الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الذي تفاوضنا بشأنه واتفقنا عليه عام ٢٠٠٨».

القرار أثر على أسعار الصرف

ردا على سؤال مفاده تغيير محافظ المركزي بالعراق.. ما علاقته بصراع واشنطن وطهران؟قالت رومانوسكي: «خلال الأعوام القليلة الماضية، بسبب جائحة كورونا والتحديات الأمنية وتلك المرتبطة باستقرار العراق، كنا نركز أكثر على القضايا الأمنية، ونحن اليوم في موقع يتيح لنا العمل مع حكومة السوداني، لمساعدته على تحقيق أهداف أجندته على مستوى تعزيز العمل في مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة، والإسهام في ضمان تمتع العراق بعلاقات قوية وجيدة مع جيرانه في المنطقة، خاصة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن، والدول الأخرى».

نتطلع للمستقبل.. وبدأنا نقاشات عديدة في الاقتصاد ونسعى بحماس إلى زيادة تعاوننا الاقتصادي والتجاري، وعملنا على تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة في العراق، وتعزيز التبادل الثقافي الذي ينتظرنا فيه الكثير من العمل».

واضافت :»بدأنا تحديد مجالات النقاش الجديدة في إطار الاتفاق الأعلى للتعاون التشاوري في فبراير، عندما سافر رئيس الوزراء مع وفده إلى الولايات المتحدة».

وشددت: «من بين المجالات الجديدة والمهمة، ليس للعراق فحسب وإنما للولايات المتحدة والمنطقة والعالم أيضا، هو العمل على مواجهة التغير المناخي، فآثار الجفاف وشح المياه وضعف جودة الهواء واضحة جدا على الحكومة والشعب معا».

واكدت رومانوسكي:»من أجل تطبيق أية حكومة لرؤيتها، لا بد من وجود الاستقرار والأمن. طبعا يمكن التقدم والعمل على تعزيز علاقاتنا بعد أن صار العراق يتمتع بالاستقرار الذي كان ينشده الشعب العراقي».

محمد شياع السوداني:

قمة جدة... فرصة ذهبية للجامعة العربية لريادة المشهد

يلتئم شملُ قادةِ العربِ في القمةِ العربية تحت مظلةِ الجامعة العربية بدورتها الثانيةِ والثلاثين في جدة بعد غدٍ (الجمعة)، ونحن نجتاز العواصفَ التي مرَّت بها دول المنطقة. لكنَّنا رغمَ نظرةِ التفاؤل التي نبني عليها مشاركتَنا في هذه القمة، فإنَّ أعينَنا على الأحداثِ في السودان الشقيق، فما يجري في هذا البلدِ المهم يضعُنا أمـامَ امتحانٍ مهم وسـؤال جوهري: ما هي واجبات الجامعة العربية عند اندلاع الأزمات؟

الجامعة العربية اليوم تحتاج إلى استراتيجيةٍ موحدةٍ تقرّب من الأواصر والأفكار بين العرب وتحتوي الخلافات

> يلتئم شمل قادة العرب ونحن نجتاز العواصف التي مرت بها دول المنطقة

بين الأشقاء بما يحقق الهدف من ميثاقها، ويعود بالنفع والسلام على الشعوب المنضوية تحت شعارها، فعلى الجامعة أن تبادرَ إلى تفكيك الأزمات في بواكر أيامها ولا تدعُها تستمرُّ إلى نقطةِ اللاعودة.

مارَس العراقُ دورَه الريادِيَّ المعتاد في لمِّ شملِ الدول العربية ومنعِ الخلافاتِ الإقليمية؛ إذ إنَّ العراقَ عملَ بصبرٍ وتأنٍ على تقريبِ وجهاتِ النظر بين السعودية وإيران، وهذا النهجُ مهَّدَ الطريقَ للوصول إلى توقيع اتفاقية تاريخية بين الدولتين. وعلى الوتيرة نفسها، كان العراق من أبرزِ الداعمين لعودة سوريا إلى الجامعة العربية بعد سنوات من الغياب؛ إذ انتهجنا دبلوماسيّة الحوار والتكامل العربي، والتي كان لها أثرٌ ملموسٌ في قرار اجتماع وزراءِ الخارجية العرب في القاهرة في السابعِ من الشهر الحالي بشأن عودةِ دمشقَ إلى بيتِها العربي.

وبعودةِ سوريا إلى مقعدِها في الجامعة العربية، تكونُ الصورةُ التي مزَّقتها الفرقة بين الإخوة في الماضي قد التأمت، وهذه العودةُ إيذانٌ بعبورِ المنطقة من عاصفةِ التَّفرقِ التي أثَّرت لسنوات على العلاقاتِ بين الأشقاء.

الاستقرارُ العربي يعتمد على وحدة الرؤى ويتطلَّبُ تنميةَ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية أكثرَ من أي وقت مضى، ولا مكانَ للفرقة السياسية التي عطَّلت هذا التعاونَ لسنوات، وسمحت بأن تتصرَّفَ الدولُ المعزولةُ خارجَ إطارِ الجمع العربي.

منذ اليوم الأولِ لتسلّمنا المسؤولية، نعي أهميةَ هذا الطرح وهذا التكامل الاقتصادي. وكنَّا سباقين إلى مدّ يدِ الإخاء لأشقائنا العرب في كل محفل عربي، سياسياً كانَ أم اقتصادياً أم رياضياً. فقد فتح العراقيون أذرعَهم ترحيباً بإخوانهم العرب الذين جاءوا من كل حدبٍ وصوب إلى عراقِهم الشقيق لحضور بطولة كأس «خليجي ٢٥» وتأكيد أنَّ العراق يحتلُّ مكانتَه التاريخيةَ والريادية في رفعة واستقرار العالم العربي والشرق الأوسط.

وعقدنا قمةَ بغدادَ الثانيةَ في الأردن، واجتمعنا فيها مع الأصدقاءِ والأشقاء من العرب، وأعلنَّاها صراحةً بأنَّنا لن نقبلَ أن يكون العراقُ منطلقاً لتهديد جوارِه العربي والإقليمي، بل نجعلُه مرتكَزاً للتلاقي والشراكةِ المبنية على التكامل الاقتصادي لخدمة بلداننا.

وها نحن نعودُ إلى المملكة بعد أكثرَ من خمسة أشهر على زيارتِها آنذاك للمشاركة في القمة العربية – الصينية التي أكَّدنا فيها على أنَّنا نريد بناءَ اقتصادٍ عراقي قوي قادر على تحقيق التغيير النوعي المنشود، وأن يكونَ العراقُ مِنطقةَ تلاقٍ وتكاملٍ بين الشرق والغرب؛ استناداً إلى موقعِه الاستراتيجي وعمقِه وإرثه التاريخي وثقلِه الإقليمي ووفرةِ موارده وتأثيرِه في اقتصاد العالم.

وبناءً على هذا المبدأ؛ بدأنا العملَ على مشروع طريق التنمية الاستراتيجي لربط ميناء الفاو مع الحدود التركية، ومنها إلى أوروبـا، وتستعد بغدادُ لاحتضان اجتماع يضمُّ وزراءَ نقلِ دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا وسوريا والأردن أواخر هذا الشهر؛ لبحث

> الهدف الأساسي من تأسيس الجامعة العربية هو خدمة شعوب هذه الدول

هذا المشروع الاستراتيجي وتنفيذه لما فيه من ترسيخ لآفاق التعاونِ الاقتصادي الإقليمي، وخدمةٍ لمصالحِ هذه البلدان وشعوبها.

وفي الناحية العملية، تمَّت الصفقةُ مع شركة الطاقة «توتال إنرجيز»، بشراكةٍ قطرية، ومن شأنِها أن تنهي عقوداً من حرق الغاز وتوقف استيرادِنا له وخسارتنا مليارات الدولارات سنوياً، فضلاً عن وقفِ تلويثِ بيئة عراقِنا الحبيب. تلك الصفقة عزَّزناها بصفقات أخرى مثل توقيع عقود الجولة الخامسة من حقول النفط والغاز التي شاركت فيها «شركة الهلال» الإماراتية؛ من أجل الارتقاءِ بحقول النفط والغاز. ونحن نستعد للإعلان عن جولات جديدة لطرح حقولٍ ورقعٍ استكشافية للاستثمار في قطاع الغاز.

كذلك، هناك مشاريعُ للربط الكهربائي مع السعودية والأردن، وأيضاً تم توقيعُ بروتوكولٍ أمني لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات الأمنية بيننا وبين المملكة، هو الأول منذ الثمانينات من القرن الماضي. وقد حرصنا على زيارةِ الإمارات العربية الشقيقة لتأكيد أهمية تعزيز الروابط بيننا وبين إخواننا الإماراتيين وزيادة التعاون التجاري معهم. وقد قطعنا شوطاً كبيراً في إزالة وتصفية الملفات العالقة مع أشقائِنا وجيرانِنا الكويتيين، ونتطلَّع إلى مزيدٍ من الشراكة معهم في ملفات الأمن والطاقة.

ولا يفوتنا هنا التعاونُ مع مصرَ في مجالات عدة، ونحن نستعد لعقد اجتماع اللجنة المشتركة بعد زيارتِنا للقاهرة التي تدلُّ على عمق العلاقات بين بلدينا، وهي الزيارة التي جرى خلالَها بحثُ العديدِ من الملفات الاقتصاديةِ والقضايا العربية والإقليمية.

كما عادت العلاقاتُ الدبلوماسية مع المغرب إلى سابقِ عهدها، بعد إعادة الرباطِ فتحَ سفارتِها في بغداد بعد سنوات من الإغلاق، ونتطلَّع إلى تبادل الخبرات في ملفِ مكافحة التطرف والإرهاب ومجالات التعاون الاقتصادي والزراعي والمصرفي.

وستظلُّ فلسطينُ العروبة في قلب سياستِنا الخارجية؛ إذ نؤكد دوماً على دعمِ العراق الثابتِ والمبدئي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني، ونقفُ إلى جوار إخواننا الفلسطينيين في مسعاهم لإعلانِ دولتهم، وعاصمتها القدس.

كل هذا التعاون الاقتصادي والسياسي والرياضي مع محيطنا العربي يدلُّ على رغبةِ العراق الصادقة في الالتحام مع أشقائه العرب، بما يضمن السلامَ والرخاء لنا جميعاً، ولشعوبنا التواقة للاستظلالِ بمظلة واحدة تجمعها من جديد. ومن الممكن أن تقومَ الجامعةُ العربية بدورٍ ريادي في خدمة شعوبِ هذه الدول، وهو الهدفُ الأساسيُّ من تأسيسِها.

* رئيس مجلس وزراء العراق

علي حسين:

نكبتنا الديمقراطية

بالتأكيد لا أحد من قراء العمود الثامن مستعد هذه الأيام لأن يقرأ تنظيراً عن تجارب الشعوب وصحوات الأمم، فلا شيء يعلو على صوت المصالح والامتيازات وتقاسم الكعكة. في اليومين الماضيين كنت مثل معظم العراقيين الذين ارتبطت أحوالهم بدول الجوار، أتابع الانتخابات التركية،

وكنت أمنّي النفس بأن أشاهد أحد المتنافسين من جارتنا تركيا يخرج إلى عشيرته وطائفته يطالبهم بانتخابه ، او يصرخ في الفضائيات بعد ظهور النتائج « ما ننطيها « ، ولهذا ضحكت على حالنا حين عرفت أن الكثير من الناخبين الأتراك انتخبوا كمال كليجدار أوغلو رغم أنه لا ينتمي إلى طائفتهم، فالحديث عن الطائفة والمذهب والعشيرة أمر معيب في انتخابات خرج إليها الملايين ليقرروا مصير بلادهم.

في هذه البلاد قدمنا نموذجاً جديداً

> قدمنا نموذجا جديدا للديمقراطية يصر فيه المواطن على أن ينتخب جماعته

للديمقراطية يصر فيه المواطن على أن ينتخب «جماعته»، ولا يهم أن هذه الجماعة سرقت مستقبله وقبله سرقت أمواله ووضعته على قائمة الدول الفاشلة.. المهم أن البرلماني من طائفتي.

ثار غضب معظم ساستنا من لافتات رُفعت في تظاهرات تشرين تطالب بإرساء أسس دولة مدنية، وتتهم الأحزاب الحاكمة بأنها تقف وراء خراب العراق ونشر الطائفية وتشجيع المحاصصة، وإرساء مبدأ انتخاب جماعتنا. لا زلت اتذكر تعليق كتبه قارئ عزيز على أحد مقالاتي يقول فيه: «سألت جاري قبل الانتخابات هل بعد كل هذا الخراب والموت ننتخب نفس الوجوه؟ فأجابني بإصرار نعم ننتخبهم، سألته: لماذا قال إنهم من طائفتنا، فأيقنت أننا نستحقهم وهم يستحقوننا». .على الصفحة الأولى من معظم صحف تركيا ظهر المتنافسان الرئيس رجب طيب أردوغان وزعيم المعارضة كمال كليجدار، الأول قال إنه «سيحترم قرار الشعب لان أهم شيء هو أن لا نقسم تركيا»، والثاني خاطب ناخبيه بأن « قرار الشعب على أعيننا ورؤوسنا».

أتمنى عليك عزيزي القارئ أن لا تذهب بك الظنون بعيداً وتعتقد أنّني أعتقد مقارنة بما يجري في بلاد الرافدين، وكيف أن كتلة سياسية رفضت الخسارة عام ٢٠١٠ وأصـرت على أن تستحوذ على كل شيء، وكيف أننا في عام ٢٠١٤ انتظرنا الفرج من إيران لكي تشكل الحكومة، وتكرر الأمر عام ٢٠١٨، وعشنا مهزلة «الثلث المعطل» عام ٢٠٢٢.

تقوم تجارب الحكومات الناجحة على الصدق والمشاعر الإنسانية. فيما يعيش نظامنا السياسي على الانتهازية واحتقار المواطنة .

أُنظروا إلى الانتخابات التركية، وتمعّنوا في تصريح العضو السابق في مفوضية الانتخابات العراقية صفاء الموسوي وهو يقول بكل أريحية في برنامج أحمد الملا طلال: «نحن تفوقنا على المفوضية التركية في الانتخابات»، واسألوا أين نحن بعد عشرين عاماً من الكلام عن الرفاهيّة والسيادة والمستقبل المشرق، وحكومات الشراكة، والمحاصصة اللطيفة، وسيادة القانون؟.

تفاؤل تجاه مستقبل واعد للعراق

الاقتصاد العراقي وقطاع الطاقة في حقبة ما بعد الغزو

المجلس الأطلسي/ترجمة المرصد

آمنة حيدر ومهناز وحدتي:في ٢٤ أبريل ٢٠٢٣ ، عقدت مبادرة العراق للمجلس الأطلسي حلقة نقاش مختلطة لدراسة المشهد الاقتصادي والطاقة الحالي في العراق ، ومسارها المستقبلي.

ناقشت الجلسة التقدم الكبير الذي حققته العراق في إعادة بناء قطاعي الاقتصاد والطاقة اللذين عانتا منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من مواجهة تحديات مختلفة مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي والصراع.

تضمن الحدث ملاحظات تمهيدية من مدير مبادرة العراق في المجلس الأطلسي ، الدكتور عباس كاظم ، وأدارها كبير المديرين ، وريتشارد ل. مورنينغستار رئيس مركز أمن الطاقة العالمي في المجلس الأطلسي ، لاندون ديرينتس.

وقد شارك في الحفل الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال ماجد جعفر. المؤسس المشارك ورئيسة مؤسسة العراق السفيرة رند رحيم. وزميل أول غير مقيم في المجلس الأطلسي أحمد الطبقشلي.

معالجة المعوقات الاقتصادية والهيكلية للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة العراقي

في بداية المحادثة ، تناول ديرينتز الوضع الاقتصادي المتردي في العراق ، وسلط الضوء على الانخفاض الأخير في قيمة الدينار وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غير الكافي في البلاد ، لا سيما من الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

كما أكد أنه على الرغم من كونه ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك ، لا يزال العراق يواجه تحديات تتعلق بأمن الطاقة ، وقد اضطرت الحكومة إلى استيراد الكهرباء من الدول المجاورة مثل إيران والكويت والمملكة العربية السعودية.

وهذا جدير بالملاحظة لأن عائدات النفط تشكل نسبة كبيرة من عائدات الحكومة العراقية والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

وفي الوقت نفسه ، شاركت رند رحيم رؤيتها حول بيئة الأعمال غير المستقرة في العراق ، مستشهدة بالفساد والبنية التحتية والنظام القضائي ، والتي ساهمت في بيئة البلاد المحفوفة بالمخاطر والتي لا يمكن التنبؤ بها ، مما أدى إلى تثبيط المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

بادئ ذي بدء ، أشارت إلى الفساد المستشري في العراق الذي يرجع جزئيًا إلى نظام المحاصصة الذي يعزز المحسوبية السياسية ، مما أدى إلى عدم كفاءة الخدمات العامة. وقالت إن النظام «كاف لردع أي شخص عن التعامل مع الحكومة». بالإضافة إلى ذلك ، أكدت أن بيئة الأعمال المحفوفة بالمخاطر هذه قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على الشركات الأجنبية المشتبه في تورطها في ممارسات فاسدة في العراق. علاوة على ذلك ، يؤدي عدم كفاية البنية التحتية وعدم الاستقرار السياسي إلى بيئة سياسية لا يمكن التنبؤ بها ، مما يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

عوامل أثرت على إنتاج النفط في البلاد

أخيرًا ، حدد جعفر عوامل مثل عقود من الحروب والعقوبات والاستعمار الأوروبي والفساد وضعف الشفافية التي أثرت على إنتاج النفط في البلاد ومستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين كانت هناك زيادة كبيرة في إنتاج النفط منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، أشار جعفر إلى ذلك لا يزال يتعين على الدولة أن تدرك كامل إمكاناتها. كما أشار إلى نموذج العقد باعتباره السبب الرئيسي وراء مغادرة معظم الشركات الغربية لقطاع الطاقة في العراق ، مشيرًا إلى أن اتفاقيات الرسوم الثابتة لكل برميل نادرة للاستثمار الدولي في هذا المجال. على الرغم من أن العراق قد راجع إطار العقد الخاص به ، إلا أن العقود السابقة لم تخضع بعد بأثر رجعي للنموذج المحدث. فيما يتعلق بإصلاحات السياسة ، وذكر جعفر أن الحكومة العراقية تخطط للموافقة على ميزانية ذات تأثير إيجابي مدتها ثلاث سنوات تتضمن مبادئ تقاسم الإيرادات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. علاوة على ذلك ، شدد جعفر على أهمية احتياجات العراق من الكهرباء حيث أن الحكومة الحالية لرئيس الوزراء السوداني تعطي الأولوية لإنتاج الغاز لتوفير توليد الطاقة.

وذكر جعفر أن استكشاف وتطوير حقول الغاز العراقية غير المطورة يجب أن يكون مجال تركيز بالغ الأهمية في المستقبل. يحتاج قطاع الكهرباء إلى إصلاحات شاملة ، بما في ذلك توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها لتقليل الخسائر وتطوير البنية التحتية اللازمة.

التعاون من أجل أمن الطاقة: التغلب على التحديات الجيوسياسية في إنتاج الغاز في العراق

عندما سُئل عن التحديات الجيوسياسية الرئيسية في إنتاج الغاز ، أشار الطبقشلي إلى العلاقة السياسية بين بغداد

وأربيل وجادل بأن العراق يجب أن يركز على تلبية احتياجاته من خلال دمج اقتصاده مع حكومة إقليم كردستان.

فيما يتعلق بطلب العراق المتزايد على الكهرباء ، ذكر أيضًا أن إيران لا تستطيع تلبية طلب العراق بسبب احتياجات توليد الطاقة الخاصة بها ونقص الاستثمار.

لذلك ، يجب على حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية التعاون لحل هذه القضايا والعمل مع جيرانهما.

للقيام بذلك ، ذكر الطبقشلي أنه يجب على بغداد وأربيل أولاً التوصل إلى توافق حول كيفية تفسيرهما للدستور ، سواء كانا ينظران إلى العراق كدولة مركزية قوية أو اتحاد يساهم فيه الجميع.

بعد ذلك ، يجب التوصل إلى صيغة مربحة للجانبين في الاتفاقات بين العراق وشركات النفط للاستفادة من مواردها وتقنياتها.

وردد جعفر وجهة نظر الطبقشلي بأن المشكلة الرئيسية التي تؤثر على توليد الكهرباء في العراق هي نقص الوقود.

وأوضح أن العراق بحاجة إلى تعزيز إنتاجه من الغاز والنفط لتلبية احتياجاته الفعلية البالغة ٤ مليارات قدم مكعب في اليوم ، والتي يمكن أن تتضاعف بسهولة إلى ٨ مليارات قدم مكعب في اليوم بحلول نهاية العقد.

وتوقع جعفر أنه لا يزال هناك عجز بمقدار ٢ مليار قدم مكعب في اليوم ، الأمر الذي قد يتطلب واردات ما لم يتم زيادة جهود الاستكشاف في العراق. يجب أن يكون الهدف توفير الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة للمواطنين العراقيين ، وهو أمر حاسم للاستقرار والتنمية الاقتصادية. بمجرد تلبية احتياجات الطاقة ، تكون الأولوية لاستخدام الغاز في التنمية الصناعية وخلق فرص العمل ، مع تصدير أي فوائض.

الموازنة بين أنواع العقود وتأميم الموارد في قطاع الطاقة

عند سؤاله عن أنواع العقود وتأثيرها على قطاع الطاقة العراقي ، أوضح جعفر الفرق بين عقود مشاركة المنتجات وعقود الخدمة. وأوضح أيضًا أن من المفاهيم الخاطئة أن اتفاقيات المشاركة في الإنتاج أو عقود الاستثمار هي أكثر ربحية للمستثمرين. على عكس بعض جيرانها الإقليميين ، مثل إيران والكويت ، يسمح الدستور العراقي بالاستثمار الخاص في قطاع النفط إذا كان نموذج الاستثمار يوائم مصالح المستثمرين مع مصالح الحكومة المضيفة.

كما سلطت رند رحيم الضوء على ثلاثة عوامل أثرت في المقاولات النفطية العراقية: العقلية الاشتراكية في منع الأجانب من السيطرة على القطاع ، ونقص الخبرة الفنية ، والشعور بالغطرسة التي أثرت على صنع القرار العراقي.

واتفق أعضاء اللجنة على أن هناك إحساسًا بقومية الموارد في العقلية العراقية ، نتيجة لتاريخ العراق المستعمر حيث احتكرت الشركات الغربية الكبرى سابقًا قطاع النفط.

ومع ذلك ، وفقًا للطبقجلي ، فإن الصفقة المفيدة للطرفين هي الطريقة الوحيدة لضمان النجاح.

وأضاف جعفر أن العراق يجب أن يركز على تعظيم قيمة النفط بكفاءة ، بدلاً من تفسير العقود على أنها لعبة محصلتها صفر مع المستثمرين.

تكاليف الفرصة في مواجهة تكاليف التشغيل المرتفعة

في الوقت الحالي ، يذهب جزء كبير من عائدات العراق إلى الميزانية التشغيلية للحكومة. اتفق أعضاء اللجنة على أنه بينما ينبغي أن تركز الميزانية الفيدرالية على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتوفير الخدمات ، تخصص الحكومة المركزية ما يزيد عن ٧٦٪ من الميزانية للنفقات الحكومية مثل رواتب الموظفين والإعانات والمعاشات التقاعدية وتكاليف التشغيل. لا تنتج هذه التكاليف أي تأثير إيجابي ملموس ، مثل تنويع الاقتصاد والاستثمار طويل الأجل في

السلع العامة.

تساهم فرص العمل أيضًا في المشكلة: وفقًا للطبقجالي ، في حين تمت إضافة ما يقرب من ٧٠٠٠٠٠ وظيفة إلى جدول الرواتب هذا العام في العراق ، تم تسويق ٧٥٠٠٠ وظيفة فقط من هذه الوظائف لـ ٤٠٠٠٠٠ عراقي حديث التخرج يسعون إلى دخول سوق العمل.

سيف ذو حدين؟ الإصلاحات وإجراءات المساءلة للإدارة الجديدة

تماشياً مع فكرة رئيس الوزراء العراقي السوداني بشأن تشكيل «حكومة خدمية» ، ادعت رند رحيم أن السوداني «لا يعني بالضرورة [الإصلاح السياسي] ؛ إنه معني بالإصلاح الاقتصادي ».

بالإشارة إلى الكتاب الأبيض للإصلاحات الاقتصادية ، الذي كتبه جزئياً نائب رئيس الوزراء العراقي السابق ووزير المالية ، الدكتور علي علاوي ، كمثال ، اقترحت رحيم أنها ترى أن السوداني يحاول تنفيذ عناصر من خارطة الطريق الاقتصادية هذه - بما في ذلك إصلاحات في سياسات التحويلات الخارجية والقطاع المصرفي بشكل عام - دون الاعتماد عليه.

من ناحية أخرى ، أدخلت إدارة السوداني أيضًا إصلاحات هيكلية وداخلية غير مسبوقة داخل الفرع التنفيذي للعراق ، بما في ذلك عمليات التقييم لقياس أداء الحكومة ومواجهة الفساد.

ما الذي دفع هذه الإصلاحات؟

أدى عشرين عامًا من عدم الأداء الحكومي إلى استياء شعبي. وبالتالي ، من أجل تأمين الدعم الشعبي والحفاظ على الموافقة المستقبلية لإدارته ، قالت رند رحيم ، إن إصلاحات السوداني نتجت عن ضغط الشعب العراقي على الحكومة الجديدة لتلبية احتياجاتهم لتحسين الرعاية الصحية والتعليم والوظائف.

وردد جعفر ذلك ، مضيفًا أن تنفيذ الإصلاحات التي تجعل المديرين العامين والوزراء مسؤولين عن أدائهم «خطوة أولى مرحب بها».

ومع ذلك ، فإن التسييس الحالي للخدمة المدنية في العراق دفعت رحيم إلى اعتبار الإصلاحات ذات الأولوية للمساءلة بمثابة سيف ذي حدين. وزعمت أنه في ضوء نظام المحاصصة الحالي في العراق ، «نحن لا نحاسب القيادة السياسية».

ويرجع ذلك إلى أنه في حالات احتمال إقالة مدير عام أو وزير بسبب فشل الأداء ، قد لا يجد الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المسؤول بالضرورة بديلاً محسنًا. وبالتالي ، سيؤدي الانقلاب المستمر لقادة الوزارة إلى خسارة في القدرات التكنوقراطية للوزارة مع إهمال محاسبة الأحزاب السياسية.

العراق في المجتمع العالمي: معالجة تغير المناخ وتعبئة الشباب

كما قام المتحدثون بتقييم دور العراق في التحول العالمي للطاقة والعمل المناخي متعدد الأطراف لمواجهة تغير المناخ. وعلق جعفر على الأثر السلبي للتغير المناخي على العراق ، قائلا «أكثر من ثلث كهرباء العراق يتم توليدها من خلال حرق الوقود السائل ، وهو أمر سيئ بالنسبة للميزانية والمناخ».

وبحسب جعفر ، فإن العمليات الحالية في العراق ، مثل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستخدام الغاز الطبيعي لتمكين المصادر المتجددة ، تعتبر حيوية لتطوير استدامة الطاقة والمساهمة في أجندة المناخ العالمي. بصفته الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال ، ذكر جعفر أن شركته تحافظ على حياد الكربون من خلال القضاء تقريبًا على حرق الغاز والانبعاثات مع استخدام أرصدة الكربون التي تدعم طاقة الرياح في آسيا لتعويض الباقي.

وفيما يتعلق بتعبئة الشباب لإلهام الاقتصاد ومكافحة تغير المناخ في العراق ، أكدت رند رحيم أن الشباب العراقي يشعر بالارتباط بشكل خاص بالمجتمع العالمي - مما يحفز الطموح الجماعي للسكان وروح المبادرة

بعد لقائه مع رواد الأعمال الشباب في مجالات السياحة وإنتاج الغذاء وتكنولوجيا المعلومات ، أوضحت رحيم أن الحكومة والمانحين الدوليين سيستفيدون من الاستثمار في أنشطتهم التي تجري حاليًا في جميع أنحاء البلاد ، بما في ذلك بناء المشاريع وجهود الإغاثة البيئية. .

خواطر ختامية: دور المستثمرين والصناعات والمجتمع العالمي في إطلاق العنان لإمكانيات العراق

وفي حديثه عن دور الشركاء الدوليين في الاقتصاد العراقي ، أكد الطبقشلي أن معالجة جوهر القضايا الاقتصادية الأساسية ، مثل انخفاض منسوب المياه ، أمر ضروري لمعالجة أزمة الطاقة في العراق.

وأضاف جعفر أن مساعدة العراق على التحول إلى اقتصاد متنوع يقوده القطاع الخاص هي الطريقة الوحيدة للحد من بطالة الشباب وتخفيف الفساد. علاوة على ذلك ، فإن علاقات العراق الإيجابية الشاملة مع القوى الإقليمية والعالمية تعزز دوره في إقامة قنوات دبلوماسية بين تلك القوى. يمكن الاستفادة من هذا الدور لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي الوافد إلى العراق.

نظرًا لأن الإدارة المنتخبة حديثًا تحكم حقبة سلمية نسبيًا في العراق ، نصحت رند رحيم بأن يواجه المستثمرون فرصًا جديدة يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات العراق.

يمكن للصناعات الأجنبية والمحلية على حد سواء تشجيع التطبيقات المتواضعة لرأس المال الاستثماري في العراق لتعزيز مشاركة رواد الأعمال الشباب في الاقتصاد.

تفاؤل تجاه مستقبل واعد للعراق

إجمالاً ، أعرب المتحدثون عن تفاؤلهم تجاه مستقبل واعد للعراق. اليوم ، تعد طاقة ومشاركة الجمهور العراقي عالية ، لذلك من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز مشاركة المواطنين الخاصين في قطاعي المال والطاقة ، حتى لو كان ذلك يعني المخاطرة.

كما لخص ديرينتس ، «كل خطر هو فرصة. نحن بحاجة للحفاظ على اللحظة لأن شعب العراق هو أعظم موارده وطاقة العراق الحقيقية وأمله ».

*مهناز وحدتي هي شابة محترفة عالمية تعمل في برنامج الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي.

*آمنة حيدر هي مساعدة مشروع في برنامج الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي ، حيث تدعم عمل المركز في العراق.

أردوغان أم أوغلو..
تركيا أمام نهجين مختلفين

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تنحصر المواجهة على الانتخابات الرئاسية في تركيا بين الرئيس رجب طيب أردوغان وزعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو، أحدهما يحذر من خطر الفوضى والآخر يعد بالعودة إلى الربيع.

وانقسم الأتراك بين مؤيد للرئيس أردوغان المتربع على السلطة منذ عشرين عاما، وكليجدار أوغلو مرشح تحالف واسع من المعارضة.

سلطة رجل واحد أو وجهة جماعية، السلطوية أو الإعادة الموعودة لحكم القانون والديمقراطية.. هناك مستقبلان محتملان

وخياران مفتوحان للمجتمع في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه ٨٥ مليون نسمة والمقسوم أكثر من أي وقت مضى. بين أردوغان (٦٩ عاما) الذي يريد البقاء في السلطة وكليجدار أوغلو (٧٤ عاما)، لا يتعلق الأمر بجيل إنما بأسلوب وقناعة.

فرئيس الدولة المتحدر من عائلة متواضعة في حي شعبي في إسطنبول مسلم متدين ينادي بالقيم العائلية ولا يزال يتصدر الغالبية المحافظة التي لطالما ازدرتها نخبة حضرية وعلمانية.

وقالت إحدى مؤيدات أردوغان وتدعى سونور هينيك (٤٨ عاما) "أردوغان زعيمنا ونحن جنوده!" وهي تنتظر "الريس" كما يطلق عليه الكثير من أنصاره، خلال آخر تجمع انتخابي له في حي قاسم باشا مسقط رأسه.

وكان أردوغان رئيسا لبلدية إسطنبول (١٩٩٤ – ١٩٩٨)، ووصل إلى السلطة عام ٢٠٠٣ بعد فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي المحافظ الذي أسسه في العام ٢٠٠٢.

أما كليجدار أوغلو الذي ولد في أوساط متواضعة في ديرسم (تونجلي حاليا) في شرق الأناضول، فهو خبير اقتصادي وموظف رسمي سابق ترأس الضمان الاجتماعي التركي.

وهو يشغل منذ عام ٢٠١٠ منصب رئيس حزب الشعب الجمهوري وهو الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي أنشأه مؤسس الأمة التركية مصطفى كمال أتاتورك الذي لطالما دعا إلى علمانية مشددة.

ومما يدل على قناعاتهما المختلفة أن أردوغان أنهى حملته مساء السبت أمام كاتدرائية آيا صوفيا في إسطنبول والتي حولها إلى مسجد في ٢٠٢٠، فيما أنهى منافسه حملته في أنقرة أمام ضريح أتاتورك.

وينتمي كليجدار أوغلو إلى الطائفة العلوية الشيعية وهو ما كان يعتبر منذ فترة طويلة عقبة محتملة أمام انتخابه رئيسا لبلد أغلب سكانه من المسلمين السنة.

لكن مرشح المعارضة عرف كيف يلتف على هذه العقبة وذلك في شريط فيديو تطرق فيه إلى هذه المسألة، ونال أكثر من مئة مليون مشاهدة على تويتر.

وهناك تفاوت كبير في تقديرات تعداد العلويين في تركيا؛ حيث يعتبر أنّ عددهم يصل إلى ٢٥ مليوناً، بينما تتحدث مصادر رسمية عن عدم تجاوز العدد ١٤ مليوناً. وبحسب مختلف التقديرات فإنّهم يشكلون ما نسبته ٢٠ إلى ٢٥ في المئة من مجموع السكان، وهو ما يجعل العلوية أكبر أقلية دينية في تركيا.

وعرف كليجدار أوغلو أيضا كيف يطمئن بعض المحافظين واعدا بقانون يضمن للنساء حق وضع الحجاب. كما ينوي توجيه تركيا الدولة العضو في الناتو مرة أخرى نحو الغرب وجعلها أكثر ديمقراطية.

في المقابل، يعرف أردوغان، المحارب الذي لا يكل، كيف يحرّك الحشود، ويصعّد لهجته ويستخدم الشتائم وحتى الإهانات وينعت خصمه بـ"الإرهابي"، ويستنكر أنه من المروجين لحقوق مثليي الجنس ويندد بمؤامرة غربية، ويمكنه التحدث على مدى أكثر من ساعة على المنبر حتى ثلاث مرات في اليوم.

ويدافع أردوغان عن أدائه وتنمية البلاد والبنى التحتية خلال عقدين من حكمه، لكنه يتعثر بالأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد مع تضخم لا يزال يفوق نسبة ٤٠ في المئة وعملة انخفضت قيمتها إلى النصف في سنتين.

أما كليجدار أوغلو فقد فضّل إشراك آخرين في تجمعاته الانتخابية وغالبا ما كان يرافقه على المنابر رئيسا بلديتي إسطنبول أكرم إمام أوغلو وأنقرة منصور يافاش وهما من حزب الشعب الجمهوري إلى جانب قادة من حزبه، ولا يتكلم كثيرا.

وبعدما حرم من الوصول إلى معظم القنوات التلفزيونية التركية التي تبث اللقاءات الانتخابية للرئيس بشكل مباشر، راهن كليجدار أوغلو على وسائل التواصل الاجتماعي وطوّر رؤيته للمستقبل في مقاطع فيديو قصيرة صورت في أماكن لها علاقة به وبحياته خصوصا في مطبخه وحققت نجاحا على تويتر.

"كمال" كما يريد أن يظهر اسمه على الملصقات الدعائية، يطرح نفسه أيضا كمحارب للفساد المستشري منذ سنوات

والمحسوبية التي وصلت بحسب قوله إلى أعلى هرم الدولة.

وسأل مساء الجمعة عند اختتام آخر تجمع انتخابي له في أنقرة "هل أنتم مستعدون لإعادة الديمقراطية إلى هذا البلد؟ لتحقيق السلام؟".

وفي حال انتخابه، يعتزم كليجدار أوغلو العودة إلى القصر الرئاسي الذي اختاره مصطفى كمال أتاتورك في أنقرة عام ١٩٢٣ عندما تم إعلان الجمهورية، والتخلي عن القصر الفخم الذي بناه أردوغان ويضم أكثر من ١١٠٠ غرفة.

أوغلو يُغيّر فريقه... وإردوغان واثق بالحسم

هذا وكثّف الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ومنافسه مرشح المعارضة كمال كليتشدار أوغلو تحركاتهما استعداداً لخوض الدور الثاني من انتخابات الرئاسة، المقرر يوم ٢٨ مايو (أيار) الحالي.

وعقد إردوغان، يوم (الثلاثاء)، لقاءين مع رئيسي حزبي «الحركة القومية» دولت بهشلي، و«الوحدة الكبرى» مصطفى ديستيجي، الشريكين في «تحالف الشعب» لبحث خطة التحرك في جولة الإعادة، بعد أن ترأس، ليل الاثنين - الثلاثاء، اجتماعاً للجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية جرى خلاله تقييم الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت الأحد، والاستعدادات لجولة الإعادة.

وبدا إردوغان واثقاً بالفوز في جولة الإعادة؛ إذ كتب على «تويتر» أمس (الثلاثاء): «حان الوقت لتتويج النجاح الذي تحقق في انتخابات ١٤ مايو، بفوز أكبر».

في المقابل، ترأس كليتشدار أوغلو اجتماعاً لقيادات وكبار المسؤولين في «حزب الشعب الجمهوري» لبحث الاستراتيجية التي سيتبعها الحزب و«تحالف الأمة» في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، وذلك بعد اجتماع للقيادة المركزية للحزب، مساء الاثنين، تم خلاله إجراء مراجعة شاملة حول أسباب عدم قدرتهم على الفوز بانتخابات الرئاسة في الجولة الأولى.

وأجرى كليتشدار أوغلو تغييرات في فريق حملته الانتخابية، على ضوء ما حدث في الجولة الأولى، فأقال كلاً من أكان أبدولا وعلي كيراميتشي أوغلو، اللذين كانا يديران حملته الانتخابية خلال الفترة الماضية، وعيّن بدلاً منهما رئيسة فرع حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول جانان قفطانجي أوغلو، ورئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، لإدارة الحملة بجولة الإعادة.

أوزتورك: الشعب الكردي اختار الخط الثالث

الى ذلك قال الرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي والبرلماني عن حزب الخضر اليساري، بدران أوزتورك، أنه على الرغم من العراقيل والعمل غير المنتظم، فأن الشعب الكردي أختار الخط الثالث في الانتخابات، وقالوا مرة أخرى، نريد حياة مشتركة كريمة،عادلة، ديمقراطية ومسالمة.

قيم الرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي (KCD) والبرلماني عن حزب الخضر اليساري، بدران أوزتورك، لوكالة فرات للأنباء (ANF) نتائج الانتخابات وأشار إلى أنه رغم عراقيل السلطات الحاكمة إلا أن الشعب الكردي أظهر مرة أخرى موقفه من الجانب الديمقراطي.

وذكر أوزتورك أن العديد من أصوات حزب الخضر اليساري قد سرقت والآن تستمر اعتراضاتهم على ممارساتهم القذرة، كما أنه أوضح أن منحى عقلية الوكيل ليس وضعاً يُتَعَجّب منه، وأفاد أنه لم يبقى أي نوع من الأساليب اللاأخلاقية والمنافية للقانون ولم ينفذ ضدهم، وقال: «يستمرون بتنفيذ حملات للهيمنة ضدنا كحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، حزب الأقاليم الديمقراطي (DBP)، مؤتمر المجتمع الكردستاني (KCD) منذ ٨ سنوات، شاركنا في الانتخابات مع حزب الخضر اليساري بسبب قضية إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي ا في المحكمة الدستورية، بينما وبسبب اعتراض حزب الحركة القومية قبل

الانتخابات على عدم تعيين حزب الشعوب الديمقراطي كمسؤولين في صناديق الاقتراع، فضلاً عن عدم تمثيل حزب الخضر اليساري في البرلمان، لم نتمكن من القيام بالمهمة في مراكز الاقتراع، لكن كان لدينا مراقبين في تلك المراكز، تم الإدلاء بأصواتنا في جميع صناديق الاقتراع لصالح الخضر اليساري، لكنهم سجلوا أصواتنا باسم حزب الحركة القومية (MHP)، بلا شك أن التقارير المختومة لدينا وبيانات الهيئة العليا للانتخابات (YSK) بالفعل لم تتطابق، وقد تم بالفعل إعداد أساسها من قبل السلطات والهيئة ما قبل إجراء الانتخابات».

عرقلة الدولة أنشطتنا الانتخابية

وأشار أوزتورك إلى أن الدولة وضعت خلال الانتخابات العديد من العقبات أمامهم وأفاد أنهم اضطروا إلى إلغاء الأنشطة الانتخابية في أرخنيه بسبب ضغط الدولة السلطوية هذه.

الشعب الكردي ينتفض ضد نهج إراقة الدماء

وأشار أوزتورك إلى أنه رغم العقبات التي شكلتها السلطات الحاكمة، فإن الشعب الكردي أظهر موقفاً ملموساً في الانتخابات، فإنه رد على الفاشية وأعداء الكرد وانتفض ضد نظام أردوغان.

وأوضح أوزتورك أن الشعب الكردي قد اختار الخط الثالث في هذه الانتخابات، وقال في نهاية حديثه: «انتفض الشعب الكردي ضد ذلك المفهوم المهيمن الذي يريق الدماء منذ ٨ سنوات، فقد اختار الشعب الكردي حياة مشتركة، ديمقراطية، سلمية، وكريمة بموقفه هذا، يجب على الجميع احترام هذا القرار».

المعارضة التركية: «مخالفات» في آلاف صناديق الاقتراع

الى ذلك قال مسؤول في حزب الشعب الجمهوري التركي، الأربعاء، إن حزب المعارضة الرئيسي رصد مخالفات في ٢٢٦٩ صندوق اقتراع في الانتخابات الرئاسية، و٤٨٢٥ صندوقا في الانتخابات البرلمانية التي جرت الأحد الماضي.وأضاف نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، محرم إركيك، للصحفيين أن المخالفات في كل صندوق تتراوح بين واحد غير صحيح ومئات الأصوات غير الصحيحة.

وقال: «نتتبع كل صوت وإن لم يغير ذلك النتيجة النهائية»، بحسب ما نقلت وكالة رويترز.

وذكر أن عدد صناديق الاقتراع المخصصة للانتخابات في الداخل والخارج بلغ ٢٠١٨٠٧ صناديق في المجمل.

الاتحاد الأوروبي : اللجنة العليا للانتخابات أظهرت أنها لا تتمتع بالشفافية

الى ذلك دعا مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، تركيا إلى معالجة أوجه قصور في العملية الانتخابية أشارت إليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأضاف في بيان، يوم الثلاثاء: «نلاحظ النتائج والاستنتاجات الأولية للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وندعو السلطات التركية إلى معالجة أوجه القصور المذكورة».وتابع:»يولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لضرورة إجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية في ساحة منافسة متكافئة»، بحسب وكالة رويترز.

وكان مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد قالوا في وقت سابق إن اللجنة العليا للانتخابات في تركيا أظهرت أنها لا تتمتع بالشفافية في إدارتها للانتخابات، يوم الأحد، وإن التغطية الإعلامية الحكومية المنحازة للانتخابات تعد مبعث

قلق.

وذكر وفد من المنظمة أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، والأحزاب الحاكمة في البلاد تمتعوا بامتيازات غير مبررة على أحزاب المعارضة التي واجهت ظروفا غير متكافئة في أثناء حملتها الانتخابية.

وأصدرت هذه النتائج بعثة مراقبة مشتركة تضم مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والجمعية البرلمانية لنفس المنظمة والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

وقال السفير، يان بيترسن، رئيس بعثة مراقبة الانتخابات من مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في مؤتمر صحفي بأنقرة، أمس الاثنين: «يؤسفني أن أقول إن إدارة الانتخابات كانت تفتقر إلى الشفافية، فضلا عن الانحياز الواضح في وسائل الإعلام العامة والقيود المفروضة على حرية التعبير».

وذكر بيترسن أن الانتخابات العامة كانت «سلمية في الغالب» رغم وقوع عدد من الحوادث، وأن اللجنة العليا للانتخابات عملت بكفاءة.

وأشاد الوفد بالإقبال الكبير مشيرا إلى أنه مؤشر واضح على «الروح الديمقراطية القوية».

كيف يتم انتخاب الرئيس التركي في الجولة الثانية؟..

للمرة الأولى في تاريخها، تترقب تركيا جولة ثانية لانتخاب رئيسها، في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، بعد دورة أولى فشل فيها ثلاثة مرشحين في بلوغ عتبة الحسم المطلوبة.

فكيف سيتم انتخاب الرئيس في الجولة الثانية؟، وكم عدد الأصوات اللازمة للفوز في الانتخابات؟، وهل سيفوز المرشح الذي يحصل على ٥٠ + ١ في المائة أو الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية؟.

كيف سيكون جدول الإعادة للانتخابات الرئاسية؟

١٥ مايو: إذا لم يشارك أحد المرشحين المؤهلين للمشاركة في الاقتراع الثاني، لأي سبب من الأسباب، ستنتهي الفترة المحددة لاستبدال المرشحين في الساعة الخامسة عصرا، قبل أن تبدأ الدعاية الانتخابية.

وتنتهي فترة الاعتراض أمام مجالس انتخابات الدوائر على قرارات ومحاضر لجان صناديق الاقتراع في الساعة الخامسة أيضا من نفس اليوم، وسيتم تحديدها من قبل مجالس انتخابات المقاطعات حتى منتصف الليل على أبعد تقدير.

١٦ مايو: موعد تقديم استئناف إلى مجلس الانتخابات المحلي ضد قرارات مجلس انتخابات المنطقة، وسيتم الفصل في الاعتراضات من قبل مجالس انتخابات المقاطعات حتى منتصف الليل.

١٧ مايو: انتهاء فترة الاستئناف أمام المجلس الأعلى للانتخابات ضد قرارات مجلس الانتخابات المحلي في الساعة الخامسة عصرا.

١٨ مايو: البت في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات مجلس الانتخابات المحلية.

١٩ مايو: المجلس الأعلى للانتخابات يرسل النتائج النهائية للانتخابات العامة إلى السلطات المختصة لإعلانها في الجريدة الرسمية والإذاعة والتلفزيون.

٢٠ مايو: بدء التصويت في بوابات الجمارك والخارج.

٢٤ مايو: انتهاء التصويت في الخارج.

٢٧ مايو: انتهاء فترة الدعاية الانتخابية بالداخل في الساعة السادسة مساء.

٢٨ مايو: يوم الاقتراع.

٢٩ مايو: إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية.

رأي الغارديان في نتائج الانتخابات التركية: خطوة نحو الاستبداد؟

تحت هذا العنوان نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في عددها الصادر، يوم الثلاثاء، افتتاحية اشارت فيها الى انه في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في تركيا يوم الأحد المنصرم، بدا أن هناك أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن الناخبين كانوا على وشك إدارة ظهورهم للنزعة القومية الاستبدادية لرجب طيب أردوغان.

وتقول الغارديان، إن "أردوغـان نجح في طريقة توليه للسلطات الرئاسية شبه الملكية في عام ٢٠١٨ في توحيد معارضة منقسمة على الدوام ضده".

وكانت استطلاعات الـرأي قد أعطت الأفضلية لمنافس أردوغان الرئيسي، كمال كيليجدار أوغلو.

إلا أنه "تبين للأسف أن هذا التفاؤل كان في غير محله".

وتقول إنه كما اتضح، كان أردوغان هو الذي كاد أن يفوز في الجولة الأولى.

ومن المقرر أن يفوز التحالف الذي يقوده حزب العدالة والتنمية بأغلبية مفاجئة في الجمعية الوطنية الكبرى بحسب الغارديان. وتعتبر أن هذه النتيجة ستؤدي إلى إحباط محاولات المعارضة لإعادة الديمقراطية البرلمانية إلى تركيا، بغض النظر عن نتيجة جولة الإعادة الرئاسية في غضون أسبوعين.

وتوضح الصحيفة البريطانية، أن مزيجاً من ميزة شغل أردوغان للمنصب، والزخم الذي وفره فوز حزب

> خمس سنوات أخرى من حكم أردوغان ستكون تطوراً غير مرحب به

العدالة والتنمية في البرلمان، يرجح الآن "أن يمدد أردوغان حكمه الاستبدادي المتزايد إلى عقد ثالث".

وذلك على الرغم من معدل التضخم الذي يقترب من تحقيق نسبة ٥٠٪ وخيبة الأمل واسعة النطاق من استجابة الحكومة البطيئة للزلازل المدمرة قبل ثلاثة أشهر.

وتعتبر الغارديان أن خمس سنوات أخرى من حكم أردوغـان ستكون تطوراً غير مرحب به للغاية بالنسبة الى أوروبا والولايات المتحدة، لاسيما قبل فترة حاسمة في أوكرانيا.

كما أنه سيتسبب في خيبة أمل مريرة وسيكون نذير شؤم بالنسبة لأولئك الذين من المحتمل أن يعانون من مزيد من التآكل لحقوقهم المدنية في ديمقراطية أردوغان غير الليبرالية بشكل متزايد.

إذ تعرضت القومية الكردية في تركيا والمعارضون والصحفيون والناشطون في مجال حقوق المرأة ومجتمع الميم في تركيا للقمع السياسي في السنوات الأخيرة.

وتقول الصحيفة إنه في حال نجا أردوغـان من التحدي الديمقراطي الأكثر تضافراً وتوحيداً ضد سلطته حتى الآن، فإن تركيا ستندفع بشكل أكبر نحو الاستبداد الكامل.

وتضيف، أن مهمة تحالف كيليجدار أوغلو صعبة للغاية مع انحياز وسائل الإعلام بأغلبية ساحقة لصالح أردوغان.

وتعتبر الغارديان، أن المعارضة ستحتاج إلى شق طريقها بين الناخبين الوطنيين الأقل ثراءً خارج المدن للنجاح، والذين يبدو أنهم تأثروا بإجراءات ما قبل الانتخابات للتخفيف من الأزمة الناجمة عن ارتفاع مستوى التضخم.

إذ أعلن أردوغـان الأسبوع الماضي، عن زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة ٤٥٪، وهو الأحدث في سلسلة من القرارات، بما في ذلك خفض أسعار الكهرباء وتقديم الغاز الطبيعي مجاناً لمدة شهر للأسر.

وتقول الصحيفة إنـه وعلى الرغم من الألم الاقتصادي الناجم عن التضخم الخارج عن السيطرة، أقنع أردوغان الطبقة العاملة المتدينة المحافظة بأنه لا يزال أفضل قائد لحماية مصالحهم.

وتعتبر أنه ما لم يتمكن كيليجدار أوغلو من إقناع عدد كاف منهم بخلاف ذلك، فإن التوقعات على المدى المتوسط للديمقراطية التركية تبدو قاتمة.

BBC

حسني محلي:

انتخابات تركيا..التشخيص!

خلافاً لتوقعات معظم استطلاعات الرأي المستقلة، فقد أثبت الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أنه ما زال الأقوى، ليس فقط سياسياً، بل اجتماعياً ونفسياً في الشارع الشعبي التركي، وهو ما أثبته بإقناع ٥٠٪ من المواطنين الأتراك بأنه الوحيد الذي يمثلهم قومياً ودينياً وطائفياً. ويفسر ذلك تركيزه خلال الحملة الانتخابية على مقولاته الخاصة بهذه الأمور، التي أولاها الناخب التركي أهمية خاصة، لأسباب اجتماعية تحتاج إلى دراسات مفصلة تكشف نفسية الناخب التركي، أو على الأقل ٥٠٪ منهم.

الناخبون، بمعظمهم، الذين صوّتوا لإردوغـان هم من ذوي الدخل المحدود والفقراء الذين يحصلون على المساعدات التي تقدمها إليهم مختلف مؤسسات الدولة، التي يسيطر عليها إردوغان، لم يضعوا في الاعتبار واقعهم المرير بقدر ما كانوا يصدقون مقولات إردوغان ووزرائه الذين سخّروا كل إمكانيات الدولة بكل مرافقها ومؤسساتها خدمة لحملتهم الانتخابية.

ودفع ذلك الرئيس إردوغان إلى التركيز على ٣ أمور رئيسية خلال الحملة الانتخابية، والتي ساعدته في ضمان استمرار دعم ٥٠٪ من المواطنين له ولحزبه الذي حصل وحلفاؤه على ٣٢١ مقعداً في البرلمان من أصل ٦٠٠ مقعد، وهو ما سيساعده في الفوز في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة؛ لأن الناخب سيدعم الأقوى في البرلمان.

وفي هذا الإطار، كانت المقولات القومية والدينية والطائفية هي الأهم في جميع خطابات إردوغان ووزرائه، الذين ذكّروا أتباعهم وأنصارهم بمذهب كمال كليجدار أوغلو «العلوي في دولة سنية»، وعلى الرغم من أن نوابه السبعة، لو نجح، هم من السنة.

كما نجح إردوغان ووزراؤه وإعلامه في إقناع أنصاره وأتباعه بأن كليجدار أوغلو ومن معه قد تحالفوا مع حزب العمال الكردستاني «الإرهابي الخطير الذي يهدد وحدة الأمة والدولة التركية، والمسؤول عن مقتل عشرات الآلاف من الأتراك».

ويفسر ذلك ليس فقط حصول إردوغان على ٤٩/٣٪ من الأصوات بل حصول المرشح الثالث سنان أوغان، وهو قومي عنصري على ٥/٢٦٪ من الأصوات، وحصول حزب «الحركة القومية» العنصري المتطرف، والذي يتزعمه دولت باهشالي على ١٠٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، وهو ما لم يكن أحد يتوقعه أبداً.

> **الناخبون، بمعظمهم، الذين صوتوا لإردوغان هم من ذوي الدخل المحدود والفقراء**

علماً بأن الأحزاب الخمسة المتحالفة مع كمال كليجدار أوغلو هي أيضاً دينية وقومية ويمينية، ولا تختلف في الجوهر عن إردوغان، مع التذكير أيضاً أن زعيمة الحزب «الجيد» ميرال أكشانار كانت قد انشقت عن «الحركة القومية»، وهي الحال بالنسبة إلى أحمد داود أوغلو وعلي باباجان اللذين انشقا عن «العدالة والتنمية».

وأما اتهام إردوغان لكليجدار أوغلو ورفاق دربه بالتحالف مع الشاذين جنسياً، فقد كان أيضاً أحد العوامل التي أثرت في قطاع مهم من المتدينين، وقال لهم وزير الداخلية «إن كليجدار أوغلو ومن معه يشجعون زواج الرجال من الرجال، والرجال من الحيوانات».

والأهم من كل ذلك أن إردوغان أقنع أنصاره وأتباعه أن «العالم يغار من تركيا ويحسدها على عظمتها وما حققته من نجاحات عظيمة في جميع المجالات، وأهمها الصناعات العسكرية» وقال إردوغان عنها «إنها تنافس صناعات الدول العظمى بما فيها امريكا والدول الغربية». واستشهد إردوغان وإعلامه بالدبابات والمدافع والطائرات الحربية وحاملات الطائرات والمسيّرات والسيارات الكهربائية وقال عنها إنها «صناعة وطنية ١٠٠٪». وهو ما دغدغ المشاعر القومية لدى أنصاره وأتباعه الذين صدّقوا كل ذلك، كما صدّقوا ما قاله عن اكتشافات الغاز والبترول اليومية، وهو ما شككت في صحته المعارضة جملة وتفصيلاً.

وفي جميع الحالات، وأياً كانت النتائج المحتملة للجولة الثانية من الانتخابات، ويبدو أنها ستكون لصالح إردوغان، فقد بات واضحاً أن تركيا لن تحتفل بالذكرى المئوية للجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر المقبل بالشكل الذي تستحقه.

ويعرف الجميع أن إردوغان ومن معه من القوميين والإسلاميين سيستمرون في مساعيهم للتخلص من إرث أتاتورك العلماني، بعد أن نجحوا في استفتاء ٢٠١٧ في السيطرة على جميع مؤسسات الدولة ومرافقها وأجهزتها، وأهمها الجيش والأمن والمخابرات والقضاء، والأهم من كل ذلك الإعلام المرئي الذي يسيطر إردوغان على ٩٥٪ منه.

وهو ما ساعده على إقناع أنصاره وأتباعه الذين لا يشاهدون إلا القنوات الموالية لإردوغان، والتي كانت تبث باستمرار ليلاً ونهاراً خطابات إردوغان، وكل ما يدعم مقولاته من أخبار وبرامج، بل وحتى الأفلام والمسلسلات التاريخية التي تمجّد الخلافة والسلطنة الإسلامية.

ويبدو أنها، وبعد تخلصه من المعارضة نهائياً،

ستتحوّل إلى هدف استراتيجي بالنسبة إلى إردوغان، إن لم يكن خارجياً بسبب سقوط مشروع الإسلام السياسي في المنطقة، فداخلياً ليضمن له ذلك البقاء في السلطة حتى وفاته، ولأولاده من بعده، أو بناته، وربما أصهاره.

وهي الفكرة التي قد تكون ضمن اهتمامات الغرب والشرق اللذين يسعيان لكسب ود إردوغان ليحصل كل منهما على ما يشاء من تركيا، من خلال شخص واحد بدلاً من ٨ أشخاص، لو أصبح كليجدار أوغلو رئيساً للجمهورية، وكان مقرراً له أن يعيّن زعماء الأحزاب الخمسة، وكلاً من رئيسي بلدية أنقرة وإسطنبول نواباً لرئيس الجمهورية.

ويفسر ذلك المعلومات التي تحدثت عن دعم روسي سياسي ومالي كبير لإردوغان، الذي حظي بدعم مالي كبير أيضاً من قطر والسعودية والإمارات، فيما لم تعلن العواصم الغربية وأهمها واشنطن عن أي موقف علني أو سري معاد له، ما دامت راضية عنه سياسياً وعقائدياً، بل وحتى اقتصادياً؛ لأن ما لا يقل عن ٦٠٪ من تجارة تركيا الخارجية هي مع الدول الغربية.

وهذه هي حال نظامها المصرفي في وقت ما زالت تركيا عضواً مهماً في الحلف الأطلسي، وله في تركيا أكثر من ٣٠ قاعدة ومحطة رادارات ومراكز تنصت على دول المنطقة.

والأهم من كل ذلك، بات واضحاً أن الغرب الذي سوّق في مشروع «الشرق الأوسط الكبير» و«الربيع العربي» إردوغان و«العدالة والتنمية» كحزب إسلامي استلم السلطة ديمقراطياً في دولة مسلمة علمانية، يبدو أنه يعود بالتاريخ قليلاً إلى الوراء لينتقم من مصطفى كمال أتاتورك، الذي انتصر على فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان المدعومة بشكل غير مباشر من امريكا، وأسس جمهوريته العلمانية على أنقاض الدولة العثمانية.

ويحرص إردوغان منذ ٢٠ عاماً على إحياء ذكراها التي ساعدته على لعب دوره المعروف في «الربيع العربي».

وقد يخطط هذا الغرب لدور مماثل لتركيا في عهد إردوغان، وهذه المرة في القوقاز وآسيا الوسطى حيث الجمهوريات الإسلامية ذات الأصل التركي، وترى فيها روسيا حديقة خلفية لها، ويسعى الغرب لمحاصرة بوتين من خلالها.

ويفسر ذلك إبراز إردوغان وحلفائه القوميين والدينيين لمقولاته الدينية والقومية في حملته الانتخابية، والتي بات واضحاً أنها ستحدد ملامح السنوات القادمة، خاصة بعد أن أثبتت هذه المقولات نجاحها في الانتخابات الحالية، ويبدو أن إردوغان سيحسم جولتها الثانية لصالحه، وذلك بالتحالف مع القومي سنان أوغان، وهو الآخر يتغنى بأمجاد أجداده الأتراك العثمانيين.

> **اردوغان ركز على 3 أمور رئيسية خلال الحملة الانتخابية**

وإردوغان يقول إنه وريثهم الوحيد الذي سيحيي ذكرياتهم التاريخية، حتى لو كان ذلك بالكلام فقط، وإلا لما قال برات البايراك، وهو وزير المالية السابق وصهر الرئيس إردوغان «إن الذين يصوّتون لنا لو قلنا لهم إننا سنمدّ طريقاً سريعاً (أوتوستراد) إلى القمر فسوف يصدقوننا».

وهو ما أثبتته الانتخابات الأخيرة، إذ صدّق أنصار إردوغان وأتباعه كل ما قاله لهم، مهما كان ذلك مبالغاً فيه، ولم يصدقوا ما قاله كليجدار أوغلو الذي وعدهم بتركيا «تحترم حقوق الإنسان وأسس الديمقراطية ومبادئها، والحريات السياسية والفردية، ولا مكان فيها للظلم والاستبداد والفساد والغلاء والتضخم والبطالة » ويبدو أن ٥٠٪ من الشعب غير مبال بها!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

تأجيل الحسم:

ما دلالات نتائج الانتخابات التركية 2023؟

ملخص

تكشف النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 14 مايو 2023، عن إخفاق المرشحَين الرئيسيين – وهما الرئيس الحالي "رجب طيب أردوغان"، ومرشح تحالف الأمة المعارض "كمال كليجدار أوغلو" – في الفوز بالأغلبية البسيطة، وعن التوجه إلى جولة إعادة. وهي النتائج التي كشفت عن بعض الدلالات، في مقدمتها قدرة "أردوغان" على المنافسة والاستمرار في الحكم، وتصاعد دور التيارات القومية، واستمرار تأثير التصويت الحزبي-المناطقي، ناهيك عن تعددية عوامل إخفاق المعارضة.

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات بتركيا، يوم 15 مايو 2023، عن فشل المرشحَين الرئيسيين – وهما الرئيس الحالي "رجب طيب أردوغان"، ومرشح تحالف الأمة المعارض "كمال كليجدار أوغلو" – في الفوز بنسبة الأغلبية البسيطة في الانتخابات التي جرت في 14 مايو الجاري، رغم حصول "أردوغان" على (49.51)%؛ ما يؤدي إلى إجراء جولة ثانية بنهاية الشهر الحالي، وقد وُصفت "الانتخابات بالمصيرية"؛ لأنها أهم استحقاق انتخابي بتاريخ تركيا منذ عقدين؛ حيث شهدت اهتماماً وترقباً دوليين؛ لمعرفة هوية الفائز فيها، وطبيعة توجهاته الداخلية والخارجية التي ستحدد الدور التركي الإقليمي وارتداداته المتعددة مستقبلاً.

ملامح أولية

فتحت صناديق الاقتراع في (1094 لجنة انتخابية) عند الساعة 8 صباحاً، يوم 14 مايو 2023، للتصويت بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية في 81 ولاية، وأغلقت في 5 مساء في جميع الولايات، ولم يسمح بالتصويت بعد ذلك إلا للناخبين الموجودين داخل مقار الاقتراع بالفعل. وهذه الانتخابات تحدد هوية الرئيس التركي الثالث عشر منذ تأسيس الجمهورية في 1923، ويترشح فيها ثلاثة مرشحين؛ هم: الرئيس الحالي "رجب طيب أردوغان" مرشح "تحالف الشعب" الحاكم الذي يضم حزب (العدالة والتنمية، الحركة القومية، الخير، الرفاه).

بالإضافة إلى "كمال كليجدار أوغلو" مرشح "تحالف الأمة" المعارض الذي يضم ستة أحزاب هي (الشعب الجمهوري، الجيد، السعادة، الديمقراطية والتقدم، المستقبل، الديمقراطي، وأعلن التحالف الأخضر الذي يضم 6 أحزاب ذات توجه يساري، وهي (الشعوب الديمقراطية المؤيد للأكراد، الحركة العمالية، حزب العمال، اتحاد الجمعيات الاشتراكية، العمال التركي، الحرية المدنية) تأييده "لأوغلو" دون الانضمام إلى تحالف "الأمة"، و"سنان أوغان" مرشح تحالف الأجداد الذي يتزعمه حزب "النصر".

ولعل السمة الأولى لهذه الانتخابات التي منحتها أهمية مضاعفة، هي توحيد أحزاب المعارضة الرئيسية ضد "أردوغان" وطرح مرشح واحد ضده هو "أوغلو" والمراهنة على إنهاء حكمه بعد عقدين من الزمان، **كما اتسم يوم التصويت بما يلي:**

1- ارتفاع نسبة المشاركة وعزوف الشباب: وفق المجلس الأعلى للانتخابات فإن هناك (64 مليوناً و 113 ألفاً و 941 ناخباً) يحق لهم التصويت؛ بينهم 5 ملايين شاب تقريباً يشاركون لأول مرة، و4 ملايين مغترب؛ منهم (مليون ونصف في ألمانيا وحدها)، وقد بلغت نسبة المشاركة، وفق الهيئة العليا للانتخابات، نحو من 88.92% من عدد الناخبين؛ ما يجعلها من أعلى نسب المشاركة في العالم، وهذا يعود إلى طبيعة المواطن التركي الذي يحرص على المشاركة في كافة الاستحقاقات الانتخابية، وأيضاً إلى تنوع الأحزاب المشاركة في الانتخابات التي تمثل كافة المواطنين؛ فهناك أحزاب (قومية، علمانية، إسلامية، كردية)، وأيضاً كان لافتاً ارتفاع نسب المشاركة بين الفئة العمرية (45–60) وهي الفئة المؤيدة "لأردوغان"، وعزوف الشباب دون (25) عاماً عن المشاركة بكثافة.

2- الإعداد الجيد والالتزام بالقانون: اتسمت عمليات التصويت في كافة المحافظات الـ81 بالهدوء، والالتزام بالقانون، والتنظيم المتميز، وسرعة تصويت الناخبين رغم كثرة عددهم، ولم تُسجَّل خروقات انتخابية سوى 4 حالات فقط، ولم تسجل حالات عنف تذكر كما كان متوقع؛ نظراً إلى شدة الاستقطاب بين المرشحين، كما شهدت المحافظات العشر التي تعرضت للزلزال المدمر في 6 فبراير 2023 – ومنها (هاتاي، وغازي عنتاب، وكهرمان مرعش) – مشاركة كبيرة غير متوقعة.

وهذا لأن الحكومة التركية أعلنت تحمُّل تكاليف نقل الناخبين للتصويت في هذه المحافظات، وكذلك ساهمت في توفير الخدمات اللوجستية لهم، كما قامت ببناء عدد من المنازل المؤقتة لهم. وهذا يحسب للحكومة التركية الحالية التي تمكنت من تنظيم انتخابات ناجحة رغم توقعات بفشلها فيها.

3- حدة التنافس بين المرشحين: اختتم المرشحان الرئيسيان "أردوغان" و"أوغلو" حملاتهما الانتخابية عشية التصويت، وألقى كل منهما خطابه الأخير بمكان يعبر عن مدى التنافس والتناقض بينهما؛ فقد أدى "أردوغان" صلاة المغرب في مسجد "آية صوفيا" بإسطنبول كي يُعبِّر عن هويته وتوجُّهه الإسلامي المحافظ، بينما قام "أوغلو" بزيارة ضريح مؤسس الجمهورية العلمانية "كمال أتاتورك"؛ ليظهر تأييده للتيارات العلمانية ومؤسسات الدولة والنظام البرلماني، وقام المرشحان بالتصويت؛ حيث صوَّت "أردوغان" في إسطنبول كعادته، وتمنَّى أن تكون نتيجة الانتخابات الرئاسية جيدة لمستقبل البلاد.

أما "أوغلو" فأدلى بصوته في أنقرة معقل حزبه ومناصريه، وأكد أن "البلاد اشتاقت إلى الديمقراطية"، وقد بدا القلق عليهما، ولم يؤكد أي منهما ثقته بالفوز؛ وهذا عكس المتعارف عليه من "أردوغان" الذي كان يؤكد فوزه في كل استحقاق انتخابي سابق، بل أعلن أنه حال خسارته سيسلم السلطة سلمياً؛ احتراماً للقانون، وهو ما يؤكد قلقه الشديد من نتائج الانتخابات، لا سيما بعد توحد كافة أحزاب المعارضة الرئيسية ضده والمراهنة على هزيمته، كما دعا كل منهما مناصريه إلى حماية صناديق الاقتراع وحماية الديمقراطية خشية التلاعب بالأصوات.

4- استمرار الاهتمام الدولي بالانتخابات: شهد يوم التصويت بتركيا تغطية إعلامية دولية مكثفة لم تشهدها أي انتخابات سابقة، وتم التركيز المكثف عليها ومتابعتها على مدار الساعة، كما استمر الحديث عن وجود تدخلات خارجية بها؛ فقبل التصويت بثلاثة أيام، أعلن المرشح السابق للانتخابات الرئاسية "محرم إنجه" انسحابه من السباق الانتخابي، واتهم "كمال أوغلو" روسيا بالضغط عليه للانسحاب، وهو ما نفته موسكو تماماً، وأكدت أنها لا تتدخل في الانتخابات التركية. وهذا يعد استكمالاً للاتهامات التي روج لها "أوغلو" بأن روسيا ستتدخل في الانتخابات لصالح "أردوغان".

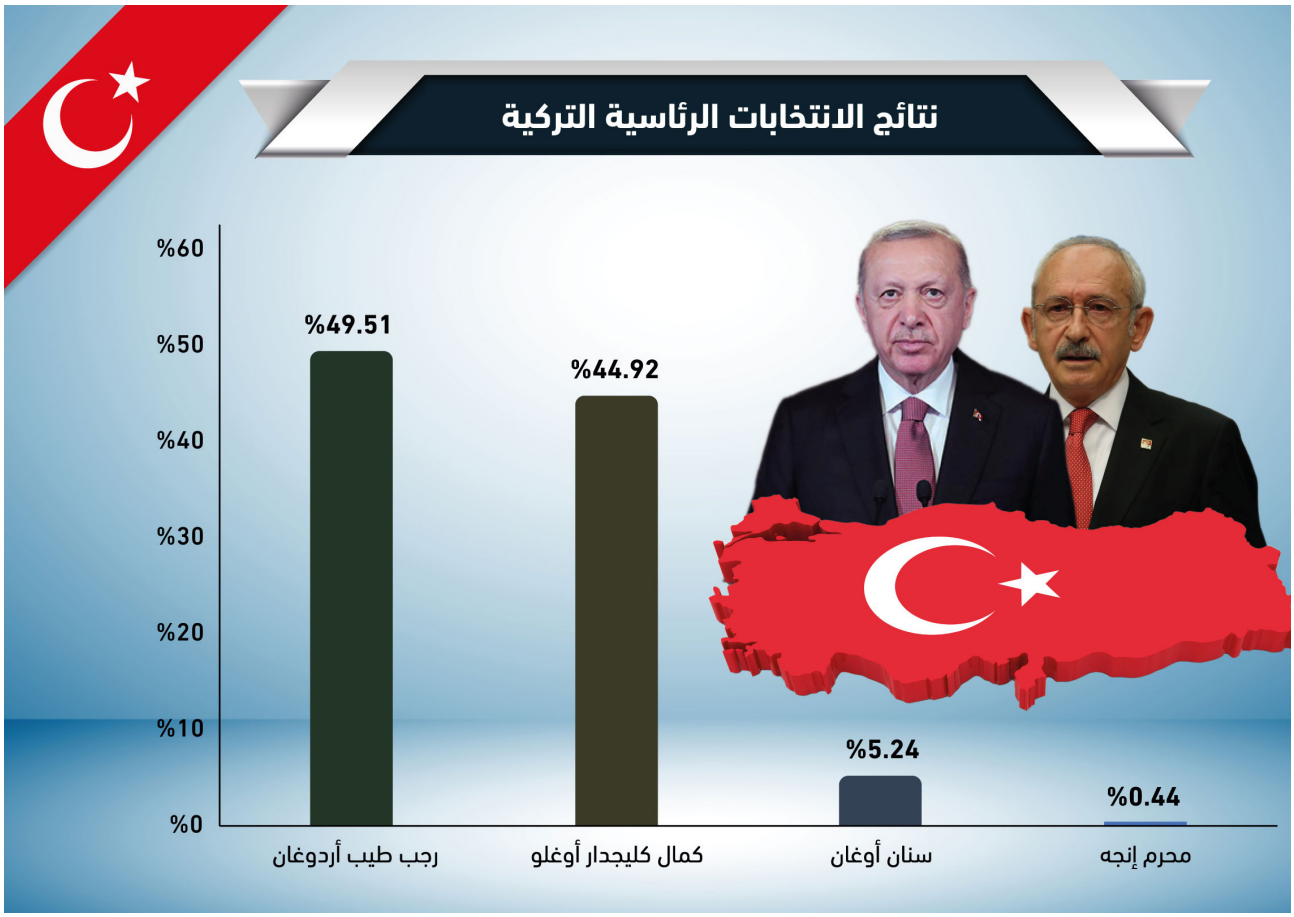

كما أوضح وزير الداخلية "سليمان صويلو" أن "الشعب التركي سيفوز على بايدن"، في إشارة إلى الرئيس الأمريكي "جون بايدن" والدعم الغربي الذي يروج له "أردوغان" لمرشح المعارضة. وهذه المزاعم بوجود تدخلات خارجية أمريكية أو روسية في الانتخابات، وتأييد مرشح ضد آخر، إنما تؤدي إلى مزيد من الاستقطاب لصالح كل طرف، وإثارة النزعات القومية والوطنية لدى التيار الإسلامي القومي المؤيد لأردوغان لرفض التدخل الأمريكي الغربي المعادي له، وعلى العكس إثارة النزعات العلمانية ضد روسيا التي تسعى لضم تركيا إليها في مواجهة الغرب.

دلالات متعددة

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات، يوم 15 مايو 2023، عن حصول "أردوغان" على (49.51)% من الأصوات مقابل مرشح المعارضة "أوغلو" الذي حصل على (44.92)% من الأصوات. وبهذا لم يتمكن أي منهم من الفوز بالأغلبية البسيطة – وهي 51% من الأصوات – ومن المقرر أن تتلقى اللجنة الطعون الانتخابية لمدة يومين، ثم تعلن النتائج الرسمية النهائية، وبعد ذلك تبدأ الحملات الانتخابية لجولة الإعادة المقررة في 28 مايو 2023؛ هذا فضلاً عن نتائج الانتخابات البرلمانية. وهناك العديد من الدلالات لديموغرافية التصويت في الانتخابات التركية؛ أبرزها هو تفوق "أردوغان" وتحالفه على مرشح المعارضة رغم كثافة الدعاية المعارضة له وتوقعات استطلاعات الرأي هزيمته ونهاية حكمه. **وهناك عدد من الدلالات الرئيسية للتصويت، ومنها:**

1- صعوبة استبعاد "أردوغان" من الحكم: بالرغم من تراجع الأصوات التي حصدها الرئيس التركي "أردوغان" في الانتخابات الراهنة مقارنة بانتخابات 2018 حينما حصل على 52.6% من الأصوات، فقد أثبت أردوغان، الذي يحكم البلاد منذ عام 2003 رئيساً للوزراء ثم رئيساً للبلاد، أنه ما زال "الحصان الأسود الرابح" الذي يفهم شعبه جيداً، ويدرك متطلباته ويلبيها. وهذا برز في الفارق الكبير نسبياً لصالحه؛ حيث تفوق على منافسه "أوغلو" بفارق 5% من الأصوات، وهي نسبة من الصعب تجاوزها في جولة الإعادة؛ ما ينذر بفوز "أردوغان" فيها أيضاً.

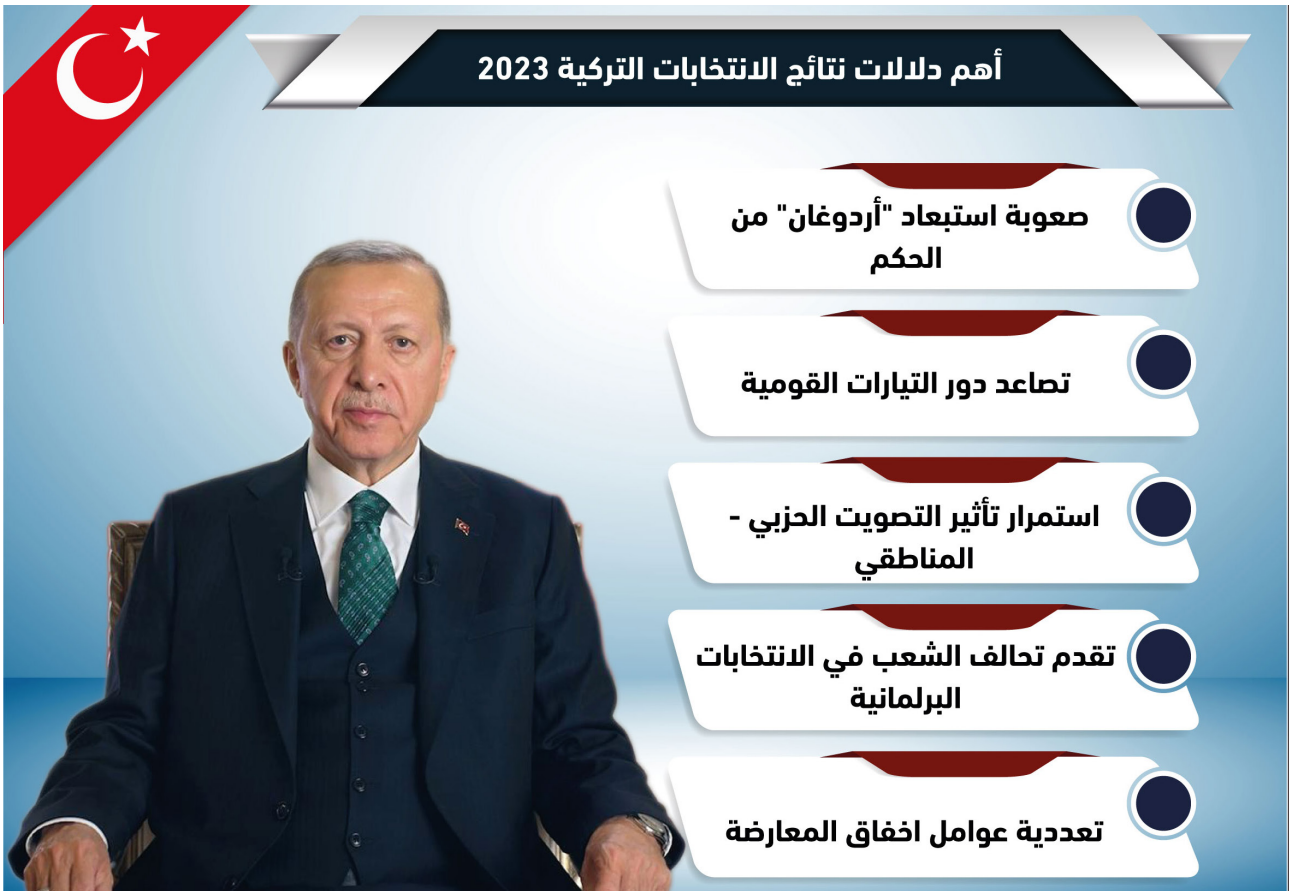

فمنذ إعلانه عن موعد الانتخابات المبكرة في يناير 2023، لم يمر يوم واحد دون نشاط فعلي "لأردوغان"، ووعد انتخابي، وتذكير بالإنجازات السابقة، وتقديم امتيازات جديدة للمواطنين، كرفع المرتبات والمعاشات، والإعفاء من الضرائب وفواتير الغاز.

واستطاع "تصحيح مسار" سياساته الداخلية والخارجية أيضاً عبر عدد من المصالحات الإقليمية التي عادت بالنفع على الاقتصاد التركي، وظهر أنه "الرجل القوي الذي سيواجه التحديات"، وتغلب على مرضه لاستكمال الحملات الانتخابية؛ هذا فضلاً عن مخاطبته أنصاره التقليديين من التيار الإسلامي المحافظ، والتعهد بالحفاظ على مكتسباتهم، وتعزيز تحالفه بضم حزب "الحركة القومية" الذي ضمن له نسبة تصويت مرتفعة في التيارين القومي والعلماني، وهو ما قلص الفارق بين "أردوغان" و"أوغلو" في أنقرة على سبيل المثال، وهي توصف بأنها "معقل العلمانية" ومقر حزب الشعب الجمهوري المعارض إلى (1%) فقط؛ ما يؤكد قريباً وجود مناصرين لأردوغان داخل التيارات القومية والعلمانية.

2- تصاعد دور التيارات القومية: اتضح من النتائج الأولية تصاعد التصويت للتيارات القومية الممثَّلة في حزبَي "الحركة القومية" المتحالف مع "أردوغان" وحزب "الجيد" المتحالف مع "أوغلو"، وحزب "النصر" الداعم للمرشح الثالث "سنان أوغان" (حصل على 5% فقط من التصويت، واستُبعد من الجولة الثانية). وهذا التصويت يؤكد حدة الاستقطاب والمعاداة للأكراد والأجانب، والانحياز إلى الدولة بين الناخبين الأتراك. وكان لهذا التصويت الفضل في النسب المرتفعة التي حصل عليها "أردوغان".

هذا وفي المقابل تراجعت نسب التصويت للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية الصغيرة، مثل (السعادة، التقدم، المستقبل)، وهي الأحزاب المتحالفة مع "أوغلو"، وهذا أدى إلى تراجعه عن "أردوغان". وهذه النسب إذا استمرت كما هي خلال جولة الإعادة فستظهر في تشكيل الحكومة الجديدة التي يجب أن تعكس نتائج التصويت في عدد الوزراء وانتماءاتهم.

3- استمرار تأثير التصويت الحزبي–المناطقي: لوحظ أن التصويت تم على أساس حزبي مناطقي؛ فلم تشهد أي منطقة ما يمكن أن نسميه "تمرداً" على التصويت؛ حيث صوَّتت إسطنبول (أكبر عدد ناخبين)، وكذلك مناطق وسط الأناضول المعروفة بتأييدها المستمر لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم لصالح "أردوغان"، وصوتت محافظات أقصى الشرق والغرب المعروفة بتأييدها للعلمانية "لأوغلو"، وكذلك صوَّتت المحافظات الجنوبية الكردية مثل (ديار بكر) للتحالف الكردي في الانتخابات البرلمانية و"كمال أوغلو" في الرئاسية؛ نظراً إلى إعلان الأكراد دعمهم له، وصوتت الفئات العمرية المتقدمة "لأردوغان"، وعزف الشباب الذين راهن عليهم "أوغلو"، عن المشاركة الانتخابية كما كان متوقعاً.

وهذه النتائج الأولية إنما تدل على اتساع الفجوة بين التيارات القومية والأكراد، وبين التيارات العلمانية والإسلامية، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم الانقسام المجتمعي بالبلاد. ويُعَد هذا من التحديات المقبلة للرئيس التركي الجديد؛ لأنه لا يمكن استمرار العداء بين الحكومة التركية والمواطنين الأكراد وهم (15 مليوناً) من أصل (84) مليون مواطن تركي.

4- تقدم تحالف الشعب في الانتخابات البرلمانية: تكشف النتائج شبه النهائية للانتخابات البرلمانية عن تمكن تحالف الشعب من تحقيق مكاسب كبيرة في العديد من الدوائر؛ حيث نجح التحالف في الحصول على 322 مقعداً، فيما حصل تحالف الأمة المعارض على 212 مقعداً، وحقق حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي يقود تحالف الشعب، مرتبة متقدمة، وحصل على 266 مقعداً. ولا يمكن إغفال أن هذا التقدم قد يعطي مؤشراً حول فرص الرئيس التركي "أردوغان" في حسم جولة الإعادة لصالحه.

5- تعددية عوامل إخفاق المعارضة: أصبح واضحاً فشل تحالف "الأمة" المعارض في إمكانية الفوز بالانتخابات الرئاسة بجولة الإعادة إذا استمر الفارق بينه وبين "أردوغان" كما هو، وإذا استمرت طبيعة التصويت القومي والحزبي كما هي. وهذا يعود إلى عدة عوامل؛ أبرزها هو اختيار "أوغلو"، وشخصيته المناقضة "لأردوغان" وليست المنافسة له، كما أن تحالف المعارض وكافة أقطابه ركزوا على انتقاد "أردوغان"، والمراهنة على فئة الشباب، ولم يقدموا برامج انتخابية فاعلة ومؤثرة، وتغاضوا عن أن نصف الشعب التركي لا يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي التي اتخذها "أوغلو" منصة لحملته الانتخابية.

من جهة أخرى، تعاملت أحزاب المعارضة كأنها واثقة بالفوز وهزيمة "أردوغان"، بل بدأت تحتفل بالفوز وتوزع المناصب الوزارية على أعضائها، وهذا غير صحيح؛ فبعد بدء فرز الأصوات بساعتين فقط، كتب "أوغلو" على "تويتر": "نحن متقدمون"، كما أعلن القيادي بحزب الشعب الجمهوري المعارض عمدة إسطنبول "أكرم إمام أوغلو": "لقد فزنا". وهذا التسرع في إعلان النتائج من قِبل المعارضة أدى إلى انتكاسة لأنصارهم بعد الإعلان عن تقدم "أردوغان" بفارق كبير على "أوغلو"، وهو ما دفع رئيسة حزب "الجيد" "ميرال أكشينار"، كما روج البعض، إلى "الغضب" وتحميل "أوغلو" مسؤولية خسارة الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى رغم دعم ستة أحزاب متحالفة له، فضلاً عن "حزب الشعوب الديمقراطي" الكردي؛ وهذا نظراً إلى رفضها السابق لاختياره مرشحاً موحداً للمعارضة.

6- دور مؤثر للمرشح الثالث في جولة الإعادة: يحتمل أن يكون للمرشح الثالث "سنان أوغان" دور مؤثر في جولة الإعادة بين "أردوغان" و"أوغلو"؛ فقد حصل "أوغان" على 5.24% من إجمالي الأصوات خلال الجولة الأولى من الانتخابات، وهذه الأصوات سيكون لها، بالطبع، دور مرجح في جولة الإعادة، ومن ثم قد يدخل "أردوغان" و"أوغلو" في تفاوض مع "أوغان" للحصول على دعم مؤيديه، لكن ستكون هذه المفاوضات صعبة؛ نظراً إلى التباين في الأجندات السياسية، وخاصةً بين "أردوغان" و"أوغان"؛ إذ يملك الأخير رؤية قومية متطرفة، ويصفه البعض بأنه "صوت للمواطنين الغاضبين من سياسة الهجرة واللجوء في تركيا"، ناهيك عن عدم ترحيبه بالتقارب مع القوى السياسية الكردية، وهو أمر قد يضع "أردوغان" في مأزق؛ نظراً إلى أنه يحظى بمساندة حزب الدعوة الحرة الكردي.

خلاصة القول أن نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التركية تنذر بفوز "أردوغان" بجولة الإعادة، وتكريس حكمه لفترة رئاسية جديدة؛ نظراً إلى تفوقه على منافسه بفارق كبير، وهو ما سيرتدُّ على التوجهات التركية داخلياً وخارجياً.

MIR إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

شركة استشارات عامة، متعددة المهام، تم تأسيسها في 20 يناير 2021، بأبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، تهدف للتفاعل مع أنشطة المجال العام في أقاليم العالم، ودعم عملية تشكيل السياسات وصنع القرار في المؤسسات العامة والخاصة، وتوسيع التعاون العلمي والأكاديمي مع مراكز التفكير وشركات الاستشارات. وتشمل الشركة مجلساً للمستشارين ومجلس الإدارة الذي يشرف على مؤسسات متعددة تتضمن مركزاً للدراسات، وإدارة للمشروعات، ومعهداً للتدريب المتقدم، ومكاتب للتمثيل الخارجي.

الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، المنطقة الإعلامية، 2454، المبنى 6
ص.ب. أبوظبي، 769640
+97126666937
www.interregional.com

الهاشمي نويرة *

انتخابات تركيا.. تغيير مهما كانت النتائج

تشهد تركيا حدثاً غير مسبوق منذ وصول رجب طيب أردوغان إلى السلطة كرئيس سنة ٢٠١٤، إذ يتحول الناخبون يوم ٢٨ من هذا الشهر مرة ثانية إلى صناديق الاقتراع لقول كلمتهم الحاسمة في الجولة الثانية من الاستحقاق الرئاسي بين الرئيس الحالي ومرشح تحالف أحزاب المعارضة كمال كليجدار أوغلو.

فقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات التركية، الاثنين، أن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ستعقد في ٢٨ مايو المقبل، وأن الرئيس الحالي للبلاد رجب طيب أردوغان يتقدم بنسبة ٤٩/٥١ ٪ مقابل ٤٤/٨٨ ٪ لكليجدار أوغلو بعد فرز ٩٩/٩ ٪ من الأصوات، فيما حصل سنان أوغان، النائب السابق لليمين المتطرف، على ٥/١٧ ٪ من الأصوات، مقابل نسبة ضئيلة لمحرم إنجه بلغت ٠/٤٤ ٪.

وأما فيما تعلق بالاستحقاق البرلماني فقد جاءت النتائج مؤكدة تقدم التحالف الموالي لأردوغان بـ٣٢١ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد، بينها ٢٦٩ لحزب العدالة والتنمية (حزب أردوغان) بينما حصل تحالف المعارضة على ٢١٣ مقعداً.

الحدث الثاني غير المسبوق في تركيا هو نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات والتي قاربت ٩٠ في المائة من المرسّمين في القائمات الانتخابية، ويبدو من خلال هذه النسبة المرتفعة .

وكذلك من خلال نتائج الانتخابات المعلنة أن انتخابات تركيا الأحد الماضي، ومهما كانت نتيجة الجولة

الثانية من الاستحقاق الرئاسي، ستكون علامة فارقة في حالة الانقسام العميق الذي أضحى عليه المجتمع التركي، وهو ما استدعى ويستدعي إحداث تغييرات عميقة في سياسات تركيا الداخلية والخارجية من أجل المحافظة على التماسك الداخلي، خصوصاً في ضوء أزمات اقتصادية عميقة ومتواترة.

من الواضح أن رجب طيب أردوغـان قد يتّجه إلى تحقيق الفوز في الجولة الثانية، آخذاً في الاعتبار نتائج الانتخابات البرلمانية وكذلك نجاحه في قلب موازين القوى.

حيث وضعته جلّ استطلاعات الـرأي في المرتبة الثانية وراء مرشح المعارضة، وأما العامل الثالث الذي يرجح كفة أردوغـان فهو من جهة، عدم تجانس الـتـحـالـف الـمـعـارض لـه ومـن جهة ثانية، ما يؤكده الملاحظون من أنـه سيصعب على التحالف المساند لمرشح المعارضة مزيد التعبئة في صفوف الناخبين، حيث كانت المراهنة من جانبهم على حسم الأمور في الجولة الأولى لصالحهم وهو ما لم يتحقق.

إن الرئيس التركي القادم ومهما كان اسمه سيكون في وضع يحتّم عليه إيجاد الحلول من أجل الحدّ من حالة الانقسام المجتمعي التي تهدد تماسكه حتى تتمكن تركيا من مجابهة تحديات الأزمات الاقتصادية الحادة .

وكذلك حتى تحافظ على سيادية قرارها الوطني بعيداً عن الضغوطات والإملاءات الخارجية، وهو ما يستدعي داخلياً انفتاح السلطة القادمة على مختلف فئات المجتمع التركي واعتبار المسألة الديمقراطية أساسية لرأب الصدع وتحقيق تماسك المجتمع.

وأما العامل الثاني الذي سيساعد تركيا على تجاوز حالة الانقسام، فهو ما يراه المراقبون من ضرورة انتهاج تركيا لسياسة خارجية تقوم على توازن مصالح الدول في المنطقة.

فقد بدأ الوعي يكبر لدى تركيا القوة الإقليمية، بأن مصالحها مع هذه الدول، تركيا فهمت أيضاً أهمية أن ربط علاقات شراكة وتعاون مع دول المنطقة من شروطه التعاطي مع الدول بعيداً عن منطق الجماعات والأحزاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وهو ما يبدو أن رجب طيب أردوغان بدأ في تنفيذه بخطى بطيئة ولكنها ثابتة فيما يبدو.

فقد عمدت تركيا إلى فكّ ارتباطها مع جماعات «الإخوان» المصرية تمهيداً لفكّ ارتباط شامل مع حركات «الإخوان» والإسلام السياسي عموماً، بما قد يسهّل نزع فتيل الأزمات في ليبيا وسوريا وتونس ويمهد الطريق لتغيير إيجابي في العلاقات التركية الإقليمية.

> **الانقسام يستدعي إحداث تغييرات عميقة في سياسات تركيا الداخلية والخارجية**

وهو ما يُفهم أيضاً من التطور الكبير في العلاقات التجارية مع بعض هذه الدول وكذلك في الإرادة البيّنة لتحسين العلاقات مع مجمل دول الجوار، وخصوصاً مصر ودول الخليج العربي.

إن الانتخابات التركية جرت وتجري في ظروف إقليمية ودولية معقدة وحاملة لمؤشرات عدة على تغيرات جيوسياسية مهمة وتحولات كبيرة في سياسة المحاور بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة، والصين وروسيا وبعض القوى الإقليمية الأخرى من الجهة المقابلة، وهي تغييرات وتحولات من الواضح أن القاعدة المرجع فيها هي مصالح الأوطان، وهو ما استوعبته بالكامل دول المنطقة ورسمت سياستها الخارجية على أساسه.

* كاتب تونسي
*صحيفة «البيان» الاماراتية

د. محمد نور الدين :

المعارضة تحت الصدمة: إردوغان يشقّ طريق الولاية الثالثة

انجلى غبار المعركة الرئاسية التركية عن نصف فوز لرجب طيب إردوغان، الذي تتزايد المؤشّرات إلى إمكانية حسمه الجولة الثانية لصالحه، في ظلّ تمتّعه بنقاط أفضلية عديدة على مُنافسه، كمال كليجدار أوغلو.

ومع أن تجاوز الشوط الأوّل من الطريق إلى ولاية جديدة لم يكن سهلاً على إردوغان، الذي تدنّت شعبيّته إلى ما دون النصف للمرّة الأولى منذ صعوده إلى السلطة قبل ٢٠ عاماً، إلاّ أن مقاربته عتبة الفوز أظهرت جانباً من «اللاواقعية» رافق خطاب المعارضة وآمالها، وهو ما أصابها الآن بخيبة أمل بدأت تنعكس بوادر تخلخل في صفوفها. وإذ ينفتح الباب، راهناً، على عودة إردوغان ظافراً إلى قصر «بش تبه» الرئاسي في أنقرة، فإن فصلاً جديداً من فصول السياسات التي بدأ يختطّها منذ مدّة، قد ينفتح هو الآخر قريباً، وإنْ مع متاعب جلاّها الانقسام العميق في الشارع التركي ما بين «الإردوغانية» و«الأتاتوركية»

بكلّ الزخم والأمـل والادّعـاء والحماسة، ذهبت المعارضة التركية، بأطيافها وتحالفاتها، إلى الانتخابات الرئاسية والنيابية، والتي بدت أشبه ما تكون بمباراة نهائية في كرة القدم من دورَين ذهاباً وإياباً.

ومع ظهور النتائج النهائية، بات يمكن القول إن مباراة دور الذهاب أقيمت على أرض ملعب المعارضة، وانتهت إلى خسارتها في الانتخابات النيابية، وتراجع مرشّحها كمال كليجدار أوغلو في الانتخابات الرئاسية. وبهذا، يذهب الفريقان إلى مباراة دور الإياب التي ستُقام على أرض ملعب مرشّح السلطة رجب طيب إردوغان، والذي ستكون له أفضليّة الأرض، كما الجمهور. أوّل أسباب هذه الأفضلية، أن الرَجل كاد يفوز بالرئاسة لولا ٣٠٠ ألف صوت فقط (أي ٠٫٥٠٪) كانت تفصله عن تجاوز عتبة الـ٥٠٪

الكافية لإعلان الانتصار، وهي نسبة تمهّد له تفوّقاً كبيراً لا تعتقد معظم الأوساط أنه سيكون صعباً عليه تحصيله، بخلاف حالة كليجدار أوغلو الذي سيتوجّب عليه تحصيل نسبة ٥٪ كاملة، أي أكثر بقليل من مليونين ونصف مليون صوت.

وثاني الأسباب، أن إردوغان يذهب إلى الدورة الثانية، وفي جيبه الانتصار الذي حقّقه «تحالف الجمهور» في البرلمان، مع حصوله على ٣٢٢ نائباً في مقابل ٢٦٨ للمعارضة من مجموع ٦٠٠، وإنْ لم يصل حجم سطوته إلى النسبة التي تخوّل الرئيس التحكُّم به في قضايا إحالة الاقتراحات إلى استفتاءات (٣٦٠ نائباً)، أو تعديل الدستور في البرلمان (٤٠٠ نائب).

وثالثها، أن وقوف مرشّح «تحالف الجمهور» على عتبة الفوز بالرئاسة، سيحفّز الأخير على تحسين أدائه في الجولة الثانية، وهو ما سيصبّ في صالحه انسجام أطراف التحالف المذكور في ما بينهم.

> **إردوغان يذهب إلى الدورة الثانية، وفي جيبه الانتصار الذي حققه تحالفه**

أمّا رابع الميزات، فعبّرت عنها مواقف المرشّح الثالث للرئاسة، سنان أوغان، والذي بات يوصف على نطاق واسع بكونه «صانع ملوك» محتملاً، بعدما تمكّن من الحصول على نسبة ٥٫٢٪ من الأصوات، والكافية لترجيح كفّة ميزان الدورة الثانية في اتّجاه مرشّح بعينه، علماً أنه ليس من دلائل تشير إلى أن هذه الكتلة تأتمر كلّها بتعليمات أوغان.

وتلقي بعض تصريحات المرشّح الثالث ظلالاً من الشكّ على هوية الشخصية التي سيختار دعمها، إذ يقول إنه كان ليصوّت لكليجدار أوغلو في حالة التزام الأخير بعدم تقديم أيّ تنازل في قضايا الإرهاب، والمقصود هنا «حزب اليسار الأخضر» الكردي.

وبما أن هذا الحزب وحلفاءه منحوا كليجدار أوغلو ما لا يقلّ عن ١٠٪ من الأصوات على صعيد تركيا، وشكّلوا ما لا يقلّ عن ربع الأصوات التي نالها، فمن المستبعد أن يقبل مرشّح المعارضة بذلك الشرط «التعجيزي»، وأن يضحّي بأصوات الكتلة الكردية، في مقابل الحصول على أصوات أوغان غير المؤكّدة.

وممّا يقوله أوغان أيضاً، إن المرشّح الذي ستصوّت له «كتلته» غير المتماسكة، سيفوز بسهولة في انتخابات الرئاسة. وهنا، ينطبق الكلام على إردوغان، نظراً إلى أن بعض الأصوات القليلة ستجعله بسهولة رئيساً.

وميزة إردوغان الخامسة، تتمثّل في مناخ الإحباط الذي بدأ يسود قواعد المعارضة وإعلامها مع ظهور نتائج الانتخابات النيابية والرئاسية. وفي هذا السياق، يبدو الرئيس المنتهية ولايته واثقاً من الفوز في ٢٨ أيار، إذ غرّد قائلاً: «بإذن الله، سوف نأتي إلى ٢٨ أيار ونحن نحمل بشرى القرن التركي. أنا أثق بكم». ومن جهتها، تَظهر وسائل الإعلام الموالية واثقة هي الأخرى من فوز إردوغان في جولة الإعادة، وبفارق كبير قد يصل إلى ٥٤٪، فيما تشير توقّعاتها إلى انهيار جبهة المعارضة قبل الدورة الثانية. وتكتب صحيفة «يني شفق» الموالية أن الفوز أصبح «في متناول اليد»، وأن «القرن التركي» الذي وعد به إردوغان سيبدأ يوم الـ٢٨ من أيار، وستكون البلاد «أقوى في اقتصادها وصناعاتها العسكرية وسياستها الخارجية». وتعتقد صحيفة «تركيا» الموالية، بدورها، أن نصف أصوات سنان أوغان سيذهب في الدورة الثانية إلى إردوغان، الذي سيقود حملة لاستعطاف

أصوات كتلة الأوّل، وقاعدة محرم إينجه أيضاً.

في المقابل، بدأت نتائج الانتخابات النيابية المخيّبة لآمال المعارضة تُحدث، منذ الآن، بعض الشروخ في جبهتها، والفتور في صفوف ناخبيها. وفي هذا السياق، تتخوّف أوساط معارِضة من تفكّك «طاولة الستة»، بحسب ما نقله الصحافي المعروف والمعارض، تولغا تانيش، عنها، لافتاً إلى أن هناك اتهامات لـ«الحزب الجيّد» بزعامة مرال آقشينير، بأنه لم يقدّم الدعم اللازم لكليجدار أوغلو. ووفق تانيش، فإن هناك حديثاً عن أنه إذا لم يفز زعيم «حزب الشعب الجمهوري» في الدورة الثانية، فسيصبح تنحّيه عن زعامة حزبه مطلباً وهدفاً لدى الخائبين. وعلى رغم أن كليجدار أوغلو وجّه إلى ناخبيه رسالة تدعوهم إلى «عدم اليأس»، قائلاً فيها إن إردوغان «لم يربح في الجولة الأولى، ونحن هنا وأنتم هنا وسنربح نحن في الجولة الثانية»، إلاّ أن الشاعر اليساري المعروف، أتاؤول بهرام أوغلو، يرى أن النتائج المتواضعة التي أعقبت رفْع المعارضة سقف خطابها كثيراً خلال الحملة الانتخابية، أصابت وجمهورها بخيبة أمل كبيرة وربّما بيأس.

> **دميرتاش: لا مجال لليأس. لقد ربحنا معارك كثيرة ومن جديد سنربح**

ومع ذلك، شدّد صلاح الدين ديمرطاش، الرئيس السابق لـ«حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، المعتقل في سجن أدرنة منذ عام ٢٠١٧، والذي شارك بتغريداته بنشاط في الحملة الانتخابية، في تغريدة جديدة موجّهة إلى كليجدار أوغلو، على أنه «لا مجال لليأس. لقد ربحنا معارك كثيرة ومن جديد سنربح».

كذلك، كانت لدى الكاتب المعارض المعتدل والمعروف، طه آقيول، الجرأة ليعنون مقالته: «لقد ربح إردوغان»، إذ يقول إن «مؤشّرات الاقتصاد السلبية والخلل في توزيع الثروة وشعارات البطاطا والبصل الواقعية خدعت مراكز استطلاعات الرأي وأعطت المعارضة أكثر ممّا نالته»، مضيفاً: «لقد تراجع إردوغان بثلاث نقاط فقط عن عام ٢٠١٨، حين نال ٥٣٪، وكاد أن يفوز في انتخابات الأحد الماضي، فيما تراجعت أصوات حزب الشعوب الديموقراطي ثلاث نقاط، وتحالف الأمّة لم يحرز أيّ نقاط إضافية.

فكيف يمكن تفسير ذلك؟»، ليجيب آقيول بأن السبب الأهمّ هو أن الشخصية التركية لا تزال تميل إلى «عبادة الرجل القوي»، وهو ما اشتغل إردوغان وإعلامه على تعزيزه لدى الرأي العام.

وفي مقابل مطالبة المعارضة بتغيير النظام الرئاسي، عملت صورة «الرجل القوي» على تقوية هذا النظام، كما يرى الكاتب، موضحاً أن تلك الصورة تجلّت في كون «إردوغان قاوم الدول الخارجية ومحاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، (إلى حدّ ساد معه اعتقاد بأنه) إذا كان ثمّة مَن يستطيع أن يحلّ مشكلة فهو إردوغان».

والسبب الثاني، وفق آقيول، هو ثقافة المكرمات والزيادات الفلكيّة التي وعد بها الرئيس، والثالث هو الخطاب الديني الذي واجه به خطاب المعارضة في التعامل مع ما يسمّيه «الإرهاب الكردي» و«المثليين» و«عدم الإيمان».

وفي هذا المجال تحديداً، كان لدور الفئات المحافظة دور كبير، فيما يلفت أيضاً ما جاء في افتتاحية صحيفة «جمهوريات» المعارضة، أمس، من أن غالبية مَن أُعطوا الجنسية التركية من اللاجئين السوريين، صوّتوا لصالح إردوغان، و«لولا هذه الأصوات لخسر الانتخابات».

عمر كوش:

أردوغان في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة

تشهد تركيا، لأول مرة في تاريخها، جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ مايو/ أيار الجاري، لحسم نتيجتها إما لصالح الرئيس رجب طيب أردوغان، مرشّح تحالف «الجمهور»، أو لصالح كمال كلجدار اوغلو، مرشح تحالف «الأمة»، الذي يضم أحزاب «الطاولة السداسية»، وسط توقّعات بأن يحسم أردوغـان نتيجة المنافسة بينهما، ويُعاد انتخابه ثانية وفق النظام الرئاسي ليحكُم البلاد حتى عام ٢٠٢٨، خصوصا أن تحالفه يتّجه إلى الفوز بأغلبية في البرلمان الجديد، بحصوله على ٣٢١ مقعداً من مجموع أعضائه البالغين ٦٠٠ عضواً.

لن تكون الجولة الثانية من الانتخابات سهلة، بالنظر إلى فارق النقاط الضئيل بين أردوغان (٤٩/٥١٪)، وكلجدار أوغلو (٤٤/٨٩٪)، بحسب النتائج النهائية الرسمية للجولة الأولى، وإلى توقّف حسمها بالدرجة الأولى على أصوات من انتخبوا المرشّح الثالث، سنان أوغان، مرشّح تحالف الأجداد (أتا)، الذي حصل على نسبة ٥/١٧٪، ووضع شروطاً وصفها بالخطوط الحمراء، تمثلت في «مكافحة الإرهاب، والابتعاد عن الأحزاب السياسية التي تدعم المنظّمات الإرهابية، وإرسال طالبي اللجوء إلى بلادهم».

ولم يخف أن هدفه إزاحة حزبين كرديين عن «المعادلة السياسية» التركية، ودعم القوميين والعلمانيين الأتراك، معتبراً أن «نتائج الانتخابات أظهرت نجاحه» في ذلك،

> نتائج الجولة الثانية سترتبط بالمحافظة على نسبة التصويت العالية وزيادتها

حيث يقصد بالحزبين الكرديين، الشعوب الديمقراطي الذي دخل الانتخابات تحت اسم حزب اليسار الأخضر وأعلن عن دعمه كلجدار أوغلو، وحزب الدعوة الحرّة «هدى بار» الكردي الإسلامي الذي يدعم أردوغان.

وبالفعل، بدأت الاتصالات مع أوغان فور أن أعلنت الهيئة العليا للانتخابات التركية الانتقال إلى الجولة الثانية، وبعد أن أطلق سلسلة من المساومات استهدفت كلا التحالفين، الجمهور والأمة، وبات يطلق عليه لقب «صانع الملوك» المحتمل، نظراً إلى امتلاكه النسبة المرجّحة من الأصوات لترجيح كفّة أحد المرشّحين، حيث تمكّن من فرض نفسه في معادلة التأثير على نتائج الجولة الثانية من الانتخابات، وباتت كل الاحتمالات ممكنة، في ظل طبيعة التحالفات بين الأحزاب التركية التي جمعت بين أحزابٍ مختلفة في الأيديولوجيات والتوجّهات السياسية من اليمين واليسار، ومن المحافظين الإسلاميين والعلمانيين الأتاتوركيين.

وبالتالي، من المرجّح أن تشهد الجولة الثانية من الانتخابات تحالفاتٍ واصطفافات جديدة، تفرضها ضرورة البحث عن حيثيات الفوز بها وممكناته.

ويبدو أن بازار المساومات قد بدأ مبكّراً مع أوغان، إذ لم يتأخّر كلجدار أوغلو في الاتصال به، وتهنئته على نسبة الأصوات التي حصل عليها، في خطوةٍ قد تمهّد لعقد لقاءٍ بينهما، ولإمكانية عقد صفقة بينهما، خصوصا أنهما يتفقان على نقطة ترحيل اللاجئين إلى بلادهم، الذين يبالغ أوغان كثيراً في تقدير أعدادهم، ويزعم إنهم ١٣ مليوناً، وخصوصا اللاجئين السوريين والأفغان، حيث سبق أن توعّد كلجدار أوغلو اللاجئين السوريين بإعادتهم إلى بلادهم خلال عامين في حال فوزه بالرئاسة.

وفي المقابل، من الصعب على حزب الشعب الجمهوري التخلي عن دعم حزب اليسار الأخضر ذي الغالبية الكردية، نظراً إلى أن الكتلة الانتخابية الداعمة له وصلت إلى نسبة ١٠/٥٤٪ من أصوات الناخبين، وبات يمتلك تحالف «العمل والحرية»، الذي يقوده، ٦٥ مقعداً في البرلمان الجديد.

أما الرئيس أردوغان وتحالف الجمهور الذي يقوده، فيمكنهما التخلّي عن حزب الدعوة الجديدة، بالنظر إلى عدم أهمية كتلته التصويتية مقارنة بالنسبة التي حصل عليها أوغان، لكن من الصعب أن يحصل التحالف بينهما، بالنظر إلى أن أوغان كان ضمن قيادة حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهجلي، واختلف معه لأنه كان يعارض قيادته الحزب وتحالفه مع أردوغان، الأمر الذي أدّى إلى طرده منه.

ومع ذلك، كل شي ممكن في السياسات الحزبية التركية، خصوصا أن أوغان سيحاول، في المرحلة الحالية، البحث عن مصالح شخصية وحزبية، في افتقاده حزبا داعما له، كونه لا ينتمي لأي حزب تركي، ولا يريد أن يبقى

> من المرجح أن تشهد الجولة الثانية تحالفات واصطفافات جديدة

خارج المعادلة السياسية، وسيسعى إلى إبرام صفقة مع طرفٍ يعطيه مكاسب أكثر.

الواقع أن عوامل عديدة أفضت إلى حصول أوغان على ٥٫١٧٪ من الأصوات، وهي لا تمثل قاعدته التصويتية فقط، بل تمثل أيضاً الأصوات التي ذهبت إليه نتيجة انسحاب المرشّح محرم إنجيه، زعيم «حزب البلد»، من السباق الرئاسي قبل ثلاثة أيام من الجولة الأولى. كما أنها تتألف من فئات الشباب الذين لم يفضّلوا التصويت لأي من أردوغان وكلجدار أوغلو، فضلاً عن المتردّدين.

يكشف المشهد الانتخابي أن حظوظ الرئيس أردوغان أكبر للفوز في الجولة الثانية من الانتخابات، ليس فقط لأن النسبة التي حصل عليها في الجولة الأولى هي الأكبر، بل أيضا لأن تحالفه متماسكٌ أكثر من تحالف كلجدار أوغلو، إلى جانب أن خروج معظم الأحزاب الصغيرة من معادلة الانتخابات الرئاسية سيدفعها إلى السعي إلى عقد تحالفاتٍ جديدة، والأمر يتوقف على قدرة كلا المرشّحين على جذبها وتشجيعها للتحالف معه، وعلى اللعب على التعقيدات الناشئة. إضافة إلى أنه في حال حصول تفاهم أو تحالف بين كلجدار أوغلو وأوغان، فلن تذهب كتلته التصويتية في الاتجاه نفسه، على اعتبار أن الديناميات ستختلف في الجولة الثانية، ضمن معادلة عدم إمكانية التوفيق بين نزعات القوميين الرافضة التحالف مع الأحزاب التي تمثل الكرد في تركيا.

يمكن القول، إضافة إلى ما سبق، إن نتائج الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة التركية سترتبط أيضاً بالمحافظة على نسبة التصويت العالية وزيادتها، والتي كانت مرتفعةً في الجولة الأولى وبلغت ٨٨٫٩٪، وهي أعلى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات التركية، وعلى قدرة كلا المرشّحين على التحشيد وجذب مزيد من الناخبين الأتراك، وخصوصا الشباب، للتصويت لصالحه، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشية نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة التركية أمام العملات الصعبة، وتراجع القدرة الشرائية لعموم الأتراك، خصوصاً الفئات محدودة الدخل والفقيرة.

يبقى أن الانتخابات الرئاسية التركية تحظى باهتمام وترقّب مختلف أوساط الرأي العام التركي، نظراً إلى تداعيات نتائجها على النظام في تركيا ووضعها الداخلي، إلى جانب اهتمام أوساط سياسية عربية وأوروبية وامريكية، كونها ستؤثّر على مجمل علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة، حيث تختلف كثيراً وجهات نظر كلا المرشحين إزاء العلاقة مع أوروبا والعالم، وتطاول السياسة الخارجية لتركيا، وطبيعة العلاقة مع حلف الناتو والتعامل مع روسيا، وكذلك الاتحاد الأوروبـي، وسوى ذلك.

*العربي ٢١

رستم محمود:

الكرد يحرمون أردوغان من الفوز بالانتخابات في الجولة الأولى

نصف هزيمة» للحزب الكردي... وأردوغان ثابت الحضور بين الكرد

*مجلة»المجلة»اللندنية

على الرغم من تمكن تحالف «الكدح والحرية»، المُصنف ممثلا سياسيا لـ»التيار القومي الكردي» في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت مؤخراً في تركيا، من الحفاظ على صدارة النتائج في معظم الولايات (المحافظات) ذات الأغلبية السكانية الكردية في جنوب شرقي البلاد، إلا أن المراقبين اعتبروا أن النتائج الكلية لهذه الانتخابات كانت في غير صالح وتوقعات التحالف المذكور. فقد شهد تراجعاً في المجموع الكلي للأصوات التي نالها، مقارنة بآخر انتخابات برلمانية ورئاسية جرت عام ٢٠١٨، ولم يتمكن من إيصال كتلة وازنة إلى البرلمان، تسمح له بتحقيق أغلبية برلمانية، في حال تحالفه مع قوى المعارضة التركية «تحالف الأمة».

وحسب النتائج شبه النهائية، فإن هذا التحالف فاز بـ٦٦ مقعداً برلمانياً، منها ٦٢ لحزب «اليسار الأخضر»، القومي الكردي، و٤ مقاعد لحزب العمل، اليساري الوطني المنضوي في نفس التحالف. إلى جانب تحقيق الأغلبية في ١٣ ولاية جنوب شرقي البلاد، تحديدا في

منطقتي فآن وديار بكر، مركزي الثقل السكاني والرمزي الكردي.

لكن، ومع كل ذلك، فإن مقاعد التحالف «الكردي» تقل في مجموعها عما كان لحزب الشعوب الديمقراطية في التشكيلة البرلمانية السابقة (٦٧ مقعداً). وأقل بكثير من توقعات ووعود التحالف الذي كان يصرح بأنه سيحصل على قرابة ١٠٠ مقعد، ويشكل مع المعارضة الأغلبية البرلمانية.

إلى جانب ذلك، فإن التحالف «الكردي»، وإن تمكن من تأمين الفوز لمرشح المعارضة التركية كمال كليشدار أوغلو في ١١ ولاية ذات أغلبية سكانية كردية، من أصل ١٥ ولاية، وحصد قرابة ٥ ملايين صوت لصالحه، من أصل ٢٤٫٥ مليون صوت حصل عليها، فإنه تمكن فقط من البقاء حتى جولة ثانية من الانتخابات، وحرم الرئيس رجب طيب أردوغان من الفوز من الجولة الأولى، للمرة الأولى في تاريخ ترشحه للانتخابات الرئاسية التركية. لكن دون أن تكون هناك أصوات مواليه حاسمة في تحديد الرئيس المقبل للبلاد، كما كان يعد.

> «الطاولة السداسية» لم تضع أي ملامح واضحة لحل المسألة الكردية

تراجع سياسي في أكثر من مستوى

مقابل معطيات الفوز النسبية تلك، فإن المراقبين لاحظوا تراجعاً في شعبية الأحزاب السياسية الكردية «القومية»، لصالح نظيرتها «الكردية» المحافظة والمرتبطة بالسلطة الحاكمة، وذلك على أكثر من مستوى.

فحزب «اليسار الأخضر»، المشارك في هذه الانتخابات كبديل لحزب الشعوب الديمقراطية المُهدد بالحظر، حقق نسبة ٨٫٨ في المئة فقط من مجموع أصوات الناخبين، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة ١١٫٧ في المئة، كان قد حققها في آخر انتخابات برلمانية جرت عام ٢٠١٨.

كذلك فإن مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب البديل، لم تتجاوز ٤٫٧٥ مليون صوت، في تراجع بنحو ١٫١ مليون صوت عما حصل عليه في الانتخابات السابقة.

ولو تم حسب أعداد الناخبين الذين زادوا بشكل طبيعي خلال هذه الانتخابات عما كانوا عليه في الانتخابات السابقة، والمقدرين بنحو ٨ في المئة من مجموع الناخبين، فإن الحزب الممثل للحركة القومية الكردية يكون قد خسر فعلياً قرابة ١٫٢٥ مليون صوت من حصته الانتخابية السابقة.

حدث ذلك، على الرغم من إضافة الحزب لولايتين جديدتين فاز بهما على حزب العدالة والتنمية، هُما كارس وبدليس، المُعتبرتان تاريخياً مراكز للقوى السياسية والاجتماعية الكردية المحافظة والمرتبطة بالسلطة الحاكمة، أياً كانت.

إلى جانب ذلك، فإن «الحزب الكردي» لم يتمكن من الاستفادة من «الدعاية السياسية» التي استخدمها طوال السنوات الماضية، وكان يتهم عبرها حزب العدالة والتنمية بقمع التطلعات القومية الكردية، واضطهاد الساسة والشخصيات العامة والمثقفين والإعلاميين

الكرد، وممارسة سياسات اقتصادية غير تنموية في المناطق الكردية.

ففي المحصلة، تمكن حزب العدالة والتنمية من الحصول على قرابة ٤٠ في المئة من مجموع الأصوات في الولايات الـ١٥ ذات الأغلبية الكردية، سواء في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، وثمة تمثيل برلماني «كردي» لصالح حزب العدالة والتنمية، لا يقل عن ٤٥ مقعداً برلمانيا.

في السياق ذاته، تمكن حزب الدعوة الحرة «هُدى بار» من تحقيق نتيجة بارزة، بين الأوساط الشعبية الكردية، حاصلاً على قرابة ٢٠٠ ألف صوت، وداخلاً البرلمان التركي بنائبين، لأول مرة في تاريخه السياسي.

حزب الدعوة الحرة، الذي كان اسمه التقليدي «حزب الله الكردي»، المُصنف كحزب «إسلامي متشدد»، مناهض تقليدي للحركة القومية الكردية، وحزب الشعوب الديمقراطي «الكردي»، ومن نفس البيئة الاجتماعية الكردية، ومتحالف مع حزب العدالة والتنمية الحاكم. حقق الحزب الإسلامي الكردي تلك النتيجة، على الرغم من الاتهامات الكثيرة التي تطاله بتنفيذ المئات من عمليات الاغتيال ضد الناشطين والسياسيين «القوميين» الكرد، لصالح أحزاب السلطة، منذ تسعينات القرن المنصرم.

حسب مجموع تلك النتائج، فإن المعلقين والمتابعين لتحولات السلوك الانتخابي للمواطنين الكرد في تركيا، المقدرين بنحو ٢٠ مليون نسمة، وضعوا ثلاثة أسباب رئيسة لتراجع شعبية وحضور الحزب المؤيد للكرد في الانتخابات الأخيرة، مقابل حفاظ حزب العدالة والتنمية على موقعه وتمثيله شبه الثابت في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

ثلاثة أسباب جوهرية

فحملات القمع التي مارستها السلطة الحاكمة على النخب والناشطين السياسيين والثقافيين والإعلاميين والاقتصاديين الكرد، طوال السنوات الخمس الماضية، تحديدا ضد أعضاء وتنظيمات حزب الشعوب الديمقراطي، تبدو وكأنها حققت هدفها، وخلقت ترهلاً وسوء أداء وضعف تنظيم داخل «حزب الشعوب الديمقراطي»، أفقدته القدرة على التحشيد السياسي والشعبي في الأوساط الكردية.

> **الحزب الكردي خسر فعلياً قرابة 1.25 مليون صوت من حصته الانتخابية السابقة**

الأرقام التي يذكرها الحزب، تقول إن أكثر من ٢٠ ألفاً من كوادره قد جرى اعتقالهم خلال السنوات الخمس الماضية، هُم الهيكل التنظيمي الأساسي للحزب، ويشكلون أدواته التنفيذية الأكثر حيوية وفاعلية، وفي مختلف القطاعات، السياسية والإعلامية والخدمية والثقافية والتنظيمية.

أغلبيتهم المطلقة لا زالوا سجناء حتى الآن، ولأسباب سياسية، ودون أية اتهامات واضحة وحقيقية: فأكثر من ثلثهم مثلاً متهمون بـ»إهانة» الرموز الوطنية، وثلثهم الآخر متهمون بـ»العلاقة مع حزب العمال

الكردستاني»، فيما يماطل الجهاز القضائي النظر في دعاواهم بشكل استثنائي، لإبقائهم قيد الاعتقال أطول مدة ممكنة، وحرمان حزب الشعوب الديمقراطي من قدراتهم التنظيمية والسياسية.

خسارة الحزب لهذا الهيكل التنظيمي طوال السنوات الماضية، بما في ذلك زعيم الحزب صلاح الدين دميرتاش، المُعتقل منذ سبع سنوات، للأسباب ذاتها، وإبعاد الحكومة التركية لمختلف رؤساء البلديات التي فاز بها الحزب في مختلف المناطق الكردية عن مواقعهم، واستبدالهم بآخرين من الحزب الحاكم، وفصل أكثر من ٥٠ ألف كادر من أعضاء الحزب من الوظائف العامة، لنفس الأسباب السياسية، أوقع الحزب «الكردي» في مساحة من عدم التوازن وسوء الحضور والفاعلية في الأوساط الاجتماعية والأهلية الكردية.

مقابل ذلك، دعمت الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية بشكل مفتوح كل الشخصيات والتنظيمات السياسية «الكردية» المرتبطة بها، في المناطق ذات الأغلبية الكردية، تحديداً تلك القوى والتنظيمات الإسلامية المتوافقة مع حزب العدالة والتنمية، مثل حزب الدعوة الحرة «هدى بار».

حسب ذلك، فإن «المنافسة السياسية في المناطق الكردية، ليست بين أحزاب سياسية متساوية القوة والدعم والمسافة من قوة الدولة ومؤسسات الحكم وأدوات السلطة، كما من المُفترض أن يكون الأمر، بل بين حزب الشعوب الديمقراطي «الكردي» من طرف، بكل ما يتعرض له من قمع وقسر، وكل أدوات السلطة ومؤسسات الدولة وسطوة المال، التي يستخدمها حزب العدالة والتنمية الحاكم»، كما كشف قيادي من حزب الشعوب الديمقراطي في حديثه مع «المجلة».

السبب الثاني في سياق ما حدث، يعود إلى أداء المعارضة التركية خلال الشهور الماضية، سواء مُخرجات «الطاولة السداسية» الممثلة لقوى المعارضة التركية، أو المرشح الرئاسي كمال كليشدار أوغلو.

فـ«الطاولة السداسية» لم تملك أي توجه واضح لإيجاد علاقة سياسية مع حزب الشعوب الديمقراطي «الكردي» طوال هذه الفترة، ولم تضع أي ملامح واضحة لحل المسألة الكردية في البلاد، بما في ذلك رفع بعض الضغوط الأمنية والاقتصادية والثقافية عن المناطق ذات الأغلبية الكردية. فغير بعض العبارات المنمقة عن «الأخوة الكردية التركية»، كان «الحزب الخير»، الحزب الثاني ضمن تحالف المعارضة، يرفض أي توافق مع حزب الشعوب الديمقراطي «الكردي»، ولو على سبيل اللقاءات السياسية، بل ويتهمه بـ«موالاة حزب العمال الكردستاني»، ولم يقابل موقفه الحاد ذاك بأية معارضة واضحة من باقي الأحزاب.

> **المراقبون لاحظوا تراجعا في شعبية الأحزاب السياسية الكردية**

إلى جانب ذلك، فإن مرشح الرئاسة كمال كليشدار أوغلو، وإن كان قد عقد لقاءات سياسية مع حزب الشعوب الديمقراطي، ووعد بـ«حل المسألة الكردية ضمن البرلمان»، لكنه لم يوضح خطواته التنفيذية في ذلك السياق، وأظهر ضعفاً تجاه المحددات المتشددة

التي وضعها «الحزب الخيّر» القومي التركي تجاه القضية الكردية ضمن التحالف السداسي.

مجموع هذين الأمرين، إلى جانب ضعف تواصل وحضور قوى المعارضة في المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية، ومعها الخلفية الطائفية «العلوية» لمرشح المعارضة، دفعت جزءاً واسعاً من الناخبين الكرد، المحافظين من سكان المدن الرئيسة بالتحديد، لأن يُبقوا على تصويتهم لصالح الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، حيث يُعتبر حسب هذه الفئة من الناخبين الكرد، ومع كل الممارسات التي نفذها تجاه البيئة السكانية الكردية طوال السنوات الماضية، «أفضل» وأوضح تجاه الكرد، الفئة المحافظة منهم بالتحديد.

اعتبر المراقبون أن كثيرا من الأصوات الانتخابية «البرلمانية» الكردية ذهبت لصالح حزب العدالة والتنمية، وليس لصالح تحالف «الكدح والحرية» الكردي، لأن هذا الأخير قرر دعم مرشح المعارضة كمال كليشدار أوغلو في الانتخابات الرئاسية.

السبب الثالث للتراجع النسبي لقوة التمثيل السياسي للأحزاب «الكردية» في تركيا خلال هذه الانتخابات، يعود للأداء والخيارات السياسية لحزب الشعوب الديمقراطي خلال تجربته البرلمانية وتحالفاته السياسية خلال السنوات الماضية.

فالحزب، يفترض أن يكون ممثلاً سياسياً مباشراً للمسألة الكردية في تركيا، كما يفترض جزء واسع من المجتمع الكردي أن يطالب بكتلة من الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية الكردية، وتثبيتها في القوانين والدستور التركي. لكنه كان يتحالف مع قوى سياسية «هامشية» في المشهد السياسي التركي، أغلبها قوى يسارية «رومانسية»، متأتية من بقايا التنظيمات الشيوعية و«الثورية» في البلاد. يعتبرها الجمهور الكردي غير قادرة على تقديم أي شيء للمسألة الكردية في تركيا، حتى لو امتلكت الإرادة لتنفيذ ذلك، فهي ذات تمثيل ضعيف ضمن المجتمع التركي، وغير قادرة على تحقيق تحول في وعيه تجاه الكرد ومسألتهم.

أثر ذلك الأداء على حضور حزب الشعوب الديمقراطي في بعض الأوساط الاجتماعية الكردية، وقدرته على تحشيد الكثير من طبقاته. فبدلاً من التركيز المفترض للحزب على القضايا القومية الكردية، كان قد انزاح خلال السنوات الماضية نحو مسائل مُصنفة بوصفها «رومانسية سياسية» بالنسبة للقواعد الكردية، مثل قضايا البيئة والمساواة الجندرية و«الدفاع عن حقوق المثليين». وهو الأمر الذي أفقد الحزب ثقة طبقة واضحة من المجتمع الكردي، الذي كان يتطلع لأن يتمكن هذا الحزب من إيجاد منصة للتحالف مع القوى السياسية الرئيسة في البلاد، الحاكمة أو المعارضة على حدٍ سواء، لتحويل الكرد إلى لاعب فعال ضمن الحياة السياسية التركية. الأمر الذي لم يحصل، فنال الحزب تصويتاً «عقابياً» من طبقة واسعة من الناخبين في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

> **تمكن حزب العدالة من الحصول على قرابة 40 % من أصوات الولايات الكردية**

*مجلة «المجلة» اللندنية

مايكل روبين

معاقبة أردوغان بينما يحاول سرقة انتخابات تركيا

Washington Examiner /ترجمة: المرصد

من السمات الغريبة للعديد من الديكتاتوريين أنهم يائسون من شرعية الديمقراطية حتى عندما لا يرغبون في التنازل عن السلطة. لمتابعة هذا التناقض ، فإنهم يضخون مئات الملايين من الدولارات في واجهة الانتخابات التي هي في الأساس عبارة عن دمى حلية لصرف الانتباه عن توطيد الديكتاتورية .

لطالما كان هذا هو الحال في إيران .

لطالما كانت انتخابات الجمهورية الإسلامية خيالية. يلغي مجلس صيانة الدستور ما يزيد عن ٩٥٪ من المرشحين قبل بدء الحملة. أولئك الذين يُسمح لهم بالركض هم استنساخ من حيث الجوهر ، إن لم يكن في الأسلوب. ستكون النتيجة أقرب إلى انتخابات في الاتحاد السوفيتي إذا سُمح فقط لأعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالترشح.

على الرغم من ذلك ، يتحدث النقاد عن المتشددين والإصلاحيين كما لو كانوا ديمقراطيين وجمهوريين ويعرضونهم على إيران.

بطريقة مماثلة ، يتحدث فريق الشرق الأوسط في وزارة الخارجية عن الفصائل داخل كل من حماس وحزب الله كما لو أن هذه قد تسمح لأي من المجموعتين

بالتخلي عن أيديولوجيتها الأساسية.

في الدبلوماسية التي أدت إلى اتفاق الإطار لعام ١٩٩٤ ، اعتقد بعض مسؤولي إدارة كلينتون أنهم يستطيعون لعب لعبة الفصائل داخل كوريا الشمالية.

اعتنق دكتاتور تركيا رجب طيب أردوغان الآن مسرحًا انتخابيًا مشابهًا. أردوغان ليس ديمقراطيا. منذ زمن بعيد ، شبّه الديمقراطية بعربة ترام: اركبها إلى الوجهة ثم انطلق منها.

لقد اعتمد على المعلقين الغربيين أن يكونوا أعمى عن طموحه. بل إن مساعد وزير الخارجية دانييل فرايد شبه مرة الحزب الإسلامي الذي ينتمي إليه أردوغان بالحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا.

مثل هذه الحماقة أعطت أردوغان مساحة. لطالما أراد أن يكون المرشد السني الأعلى. اليوم يعتقد أنه كذلك. في حدث حملته الأخيرة ، أعلن أنه يتلقى أوامره من الله وحده.

هذا لا يعني أن الأتراك لا يريدون الديمقراطية. توافد عدد قياسي من الأتراك على صناديق الاقتراع يوم الأحد ، متحمسين للإدلاء بأصواتهم. يسلط هذا الضوء على مأساة تركيا: الحاجة الى الإصلاح.

لقد منح أردوغان الجنسية لما يقرب من ٣ ملايين سوري من العرب السنة الذين يستخدم وجودهم لتخفيف القوة الكردية والعلوية في الدوائر الانتخابية الرئيسية. لقد أزال الآليات لضمان عد الأصوات بشكل عادل. بينما تُظهر استطلاعات الرأي الداخلية فوز كمال كيليجدار أوغلو بالأغلبية على الرغم من امتلاكه لكاريزما الخس ، يستخدم أردوغان الآن كل آلية في سلطته لتأخير أو رفض أو استبعاد أصوات أولئك الذين سئموا من فساده وعدم كفاءته.

إذن كيف يجب أن يرد الغرب؟

ويحث بعض المعلقين على الصمت ، قائلين إن انتقاد أردوغان لا يمكّنه إلا من حشد القوى الوطنية إلى جانبه. هذا خطأ لسبب بسيط: احتكار أردوغان لوسائل الإعلام ينشر أكاذيبه بغض النظر عما يقوله أو يفعله الغرباء.

إن الاعتماد على حسن نية أردوغان في التعامل مع المعارضين بصدق هو حماقة.

> **أردوغان ليس ديمقراطيا وشبه الديمقراطية بعربة ترام**

التعامل مع الانتخابات على أنها شرعية يمنح أردوغان الشرعية التي يتوق إليها. لقد حان الوقت لإدراك أن تركيا لا تختلف كثيرًا عن إيران أو روسيا: إنها ديمقراطية بوتيمكين يكون فيها يوم الانتخابات مسرحًا ولكنها لن تحدث التغيير أبدًا.

لدعم الأتراك الذين يريدون الديمقراطية حقًا ، يجب أن تكون الخطة ب عبارة عن عقوبات ، والكثير منها ، على أردوغان وعائلته ورفاقه. يريد الشرعية. لا تظهر له سوى الازدراء.

مايكل روبين (@ mrubin١٩٧١) هو مساهم في Beltway Confidential في Washington Examiner . وهو زميل أقدم في معهد أمريكان إنتربرايز.

جيمس م. دورسي*

نظام عالمي للقرن ٢١:
الدولة القومية مقابل الدولة لحضاراتية

*موقع «فير أوبزيرفر» البريطاني

يعرض الرئيس الامريكي جو بايدن الحرب في أوكرانيا على أنها معركة تدور رحاها بين الاستبداد والديمقراطية. وهو تصور يختزل ما هو على المحك حقًا في الحرب. وتشمل المتغيرات التي تخضع للاختبار الآن لبنة أساسية في بناء نظام عالمي جديد في القرن ٢١: طبيعة الدولة.

يمثل غزو روسيا لأوكرانيا النهاية الحادة لصعود كتلة حرجة من قادة العالم الذين يفكرون بمفهوم حضاراتي أكثر منه قوميًا. ويتخيل هؤلاء القادة الحدود الفكرية و/أو المادية لبلدانهم كما يحددها التاريخ، والعرق، والثقافة و/

أو الدين بدلاً من القانون الدولي.

غالبًا ما ينطوي هذا التأكيد على إنكار وجود الحُكم الآخر، الاستبدادي أو السلطوي. ونتيجة لذلك، يجد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه ضمن صحبة جيدة عندما يبرر غزوه لأوكرانيا من خلال التأكيد أن الروس والأوكرانيين هم شعب واحد؛ بعبارة أخرى، أن الأوكرانيين كأمة غير موجودين.

وكذلك هو أيضاً حال الحقوق التايوانية أو البحرية للدول الساحلية الأخرى في بحر الصين الجنوبي في ذهن الرئيس الصيني شي جين بينغ؛ أو الفلسطينيين وفق رؤية شركاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الائتلاف. ويشكل التفوق والاستثنائية مبدآن توجيهيان لرجال مثل رجب طيب أردوغان في تركيا، وناريندرا مودي في الهند، وفيكتور أوربان في المجر، ونتنياهو في إسرائيل/ فلسطين.

في العام ٢٠١٨، اعتمد الكنيست، البرلمان الإسرائيلي، قانونًا أساسيًا مثيرًا للجدل يعرّف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي. وكما قالت الصحفية كارولينا لاندسمان، فإنه "على النقيض من إعلان استقلال إسرائيل، نُظِر إلى قانون الدولة القومية على أنه يكرس التفوق اليهودي والدونية العربية، ويعزز الطابع اليهودي لإسرائيل على حساب طابعها الديمقراطي".

وجادل الكاتب اليهودي إيهود نيور بأن "إسرائيل ليست دولة قومية بالمصطلحات الغربية. إنها تحقيق لنبوءة الكتاب المقدس بأن الشعب اليهودي من المفترض أن يكون دائمًا في الأرض المقدسة وأن يتبع تعاليم التوراة المقدسة، ليكون بفعله ذلك نورًا للعالم. ثمة مهمة عالمية لليهودية".

وعلى نحو مماثل، يصف أردوغان تركيا بأنها "ضمير العالم"، وهي الفكرة التي تؤطر توقعاته للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية. وكما قال الباحثان سيباستيان هوغ وسوبريا رويشودري، فإنه "يتم تقديم تركيا على أنها بطريرك كريم يسير على خُطا (قراءة حميدة بشكل خاص) للإمبراطورية العثمانية، ويعتني بالمحتاجين -بمن فيهم، أهم من كل أحد آخر، أولئك الذين يُزعم أن الآخرين قد نسوهم. وفي تناقض واضح مع الممارسات الغربية التي توصف بأنها تخدم مصالحها الذاتية، يأتي الإيثار التركي مع الإطار الحضاري للمحبة والتضامن الإسلاميين اللذين يذكراننا بالعظمة العثمانية".

في مقارنة أكاديمية، قارن هوغ ورويشودري مفهوم أردوغان عن الاستثنائية التركية بمفهوم مودي عن "فيشواغورو".

> **تخدم النزعة الحضاراتية درء التهديدات الوجودية في تبرير الاستبداد**

ويعتمد المفهوم الهندي على فلسفة الزعيم الهندوسي في القرن ١٩ سوامي فيفيكاناندا. ويقول الكاتبان: "إن تفسيره (مودي) للهندوسية، مثله مثل الفكر التوفيقي الهندوسي الغاندي، يتبنى ظاهريًا قيم التسامح والتعددية.

ومع هذا التأطير وأمثاله، يمكّن تبني خطاب هندوسي توفيقي مستوحى من غاندي مودي من النأي بنفسه سياسيًا عن الخطاب الحضاري العلماني لـ(الزعيم القومي الهندي جواهر لال) نهرو".

وأضاف الباحثان: "في الوقت نفسه، بدأ خطاب مودي الحضاري، بإيمانه الذي لا جدال فيه بتفوق الهندوسية، في صبغ الخطاب الرسمي الهندي في المحافل الدولية".

من جهته، وفي جهده لإعادة كتابة للتاريخ، صور بوتين، في مقال من خمسة آلاف كلمة نُشر قبل أقل من عام من غزو أوكرانيا في شباط (فبراير) ٢٠٢٢، الجمهورية

السوفياتية السابقة (أوكرانيا) بأنها صنيعة معادية لروسيا أسست شرعيتها على محو "كل ما يوحدنا"، وأنها صوّرت "الفترة التي كانت فيها أوكرانيا جزءًا من الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفياتي على أنها احتلال".

بقيامه بذلك، ابتكر بوتين المبرر الذي غالبًا ما يستخدمه القادة الحضاراتيون، إما لتوسيع أو استبدال مفهوم الدولة القومية التي تحددها الحدود الصلبة الراسخة في القانون الدولي، بمفهوم أكثر مرونة لدولة ذات حدود خارجية يرسمها التاريخ والعرق والثقافة و/أو الدين، والحدود الداخلية التي تميز حضارتها المتفوقة أو الاستثنائية عن الآخر.

تخدم النزعة الحضاراتية أغراضًا متعددة؛ حيث يساعد تأكيد الحقوق الحضارية المزعومة ودرء التهديدات الوجودية في تبرير الحكم الاستبدادي والسلطوي.

وقد أعاد شي، فيما أطلقت عليه "غلوبال تايمز"، وهي صحيفة رئيسية للحزب الشيوعي الصيني، اسم "شيفيلايزيشن" Xivilisation (نحت من اسم شي والكلمة الإنجليزية "حضارة" civilization) تعريف الحضارة بحيث يدمج فيها الاستبداد. وكشف شي، في آذار (مارس)، النقاب عن مبادرته الحضارية العالمية في مؤتمر بكين الذي ضم ٥٠٠ حزب سياسي من ١٥٠ دولة.

في انتقاد للتعزيز الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، تشير المبادرة إلى أن الحضارات يمكن أن تعيش في وئام إذا امتنعت عن محاولة إسقاط قيمها الخاصة على العالم. "بعبارة أخرى"، كما قالت مجلة "الإيكونوميست" ساخرة، "يجب على الغرب أن يتعلم التعايش مع الشيوعية الصينية. ربما تكون قائمة على الماركسية، وهي نظرية غربية، لكنها أيضًا ثمرة ثقافة الصين القديمة". وقد أطلق شي مبادرته قبل أيام من مشاركة بايدن في استضافة قمة افتراضية من أجل الديمقراطية.

يتناقض تأكيد كتلة حرجة وازنة من قادة العالم على مفاهيم الدولة الحضاراتية بشكل صارخ مع ترويج "نهضة العلماء"، أكبر حركة مجتمع مدني إسلامية وأكثرها اعتدالاً في إندونيسيا، للدولة القومية كبديل في الشريعة الإسلامية للمفهوم الحضاراتي للخلافة، دولة موحدة، للمجتمع الإسلامي العالمي.

باستخلاص الاستنتاجات من مقارنتهما بين تركيا أردوغان والهند في عهد مودي، خلص هوغ ورويشودري إلى أن الادعاءات الحضاراتية تخدم "مشروعين سياسيين متميزين، ولكنهما مترابطان: محاولات التغلب على التهميش الدولي، والجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الاستبدادي محليًا".

> **"يشكل نموذج بايدن عن الاستبداد في مقابل الديمقراطية جزءا من هذا الصراع"**

مثل بايدن، يقاتل شي وغيره من القادة الحضاراتيين من أجل احتلال الأرض المرتفعة في صراع لتشكيل النظام العالمي المستقبلي وفلسفته الأساسية التي يرتكز عليها.

ويشكل نموذج بايدن عن "الاستبداد في مقابل الديمقراطية" جزءًا من هذا الصراع. ولكن، كذلك هو حال السؤال حول ما إذا كانت أنظمة الحكم سياسية بحتة أم حضاراتية. وقد يتبين أن معالجة هذه المسألة ستكون أكثر حسمًا بكثير بالنسبة للديمقراطيات نفسها.

*جيمس دورسي James M. Dorsey: زميل بارز يركز على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينشر على نطاق واسع في المجلات التي يراجعها النظراء، وكذلك المنشورات غير الأكاديمية.

ترجمة:صحيفة «الغد»/ علاء الدين أبو زينة

معضلة الانتصار في الحرب الروسية الأوكرانية والكابوس

جيوبوليتيكال فيوتشرز :

«أي تهديد يجب أن يُنظر إليه على أنه تهديد نووي ذي مصداقية، حتى لو لم يحدث أبدًا، فهو كابوس».. هكذا يحذر تقرير لموقع «جيوبوليتيكال فيوتشرز» ، لافتا إلى معضلة المنتصر والمهزوم في الحرب الروسية من ناحية الأوكرانية الأمريكية الغربية من ناحية أخرى.

التقرير يحذر من تكرار سيناريو ١٩٩١، في ظل تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة الروسية موحدة أو حتى تعمل مع الجيش تحت راية الرئيس فيلاديمير بوتين.

ويستند التقرير إلى أن الروس غارقون في مستنقع مدينة باخموت منذ أكثر من ٦ أشهر، ولم يتراجعوا أو يعيدوا تجميع صفوفهم، ولم يتمكنوا من التقدم.

والقوات الروسية هناك منقسمة بشدة بين القوات المسلحة النظامية ومجموعة فاجنر، وهي الشركة العسكرية الخاصة التي كانت تحمل الكثير من الحمولة، لدرجة أن الجيش الروسي رفض تقديم قذائف مدفعية إلى فاجنر، وهو أمر غير عقلاني، وفق التقرير، رغم مجادلة البعض بأن الجيش يفتقر إلى قذائف المدفعية، ما يثير التساؤل حول كيفية السماح بحدوث ذلك.

ويعلق التقرير على هذه الأزمة بالقول: «يبدو أن هناك معركة سياسية جارية بين الجيش النظامي وفاجنر، وبغض النظر عن السبب، فإن السؤال الأساسي هو لماذا لم تتدخل الحكومة المدنية، وتحديداً بوتين، وأمر باتخاذ الخطوات اللازمة، مثل إنتاج المزيد من القذائف أو تحويل جزء من المخزون، لحل المشكلة».

بعبارة أخرى، والحديث للتقرير، يدور صراع محتدم داخل الجيش الروسي، ورئيس الجمهورية لم يفرض

سلطته على القوات وأمر بالحلول، متسائلا «ما إذا كان لدى بوتين الإرادة، أو الأهم من ذلك القوة، لفعل شيء حيال هذه المشكلة».

ويثير هذا احتمال فوز أوكرانيا وحلفائها في الحرب ضد روسيا المعطلة، ما يشي بسيناريو مخيف.

ففي عام ١٩٩١، عندما انهار جدار برلين وانهار الاتحاد السوفييتي، كانت القضية الرئيسية هي وضع الأسلحة النووية، وكان الخوف هو أن العناصر في الحكومة السوفييتية التي قاومت الانهيار أو اعتقدت أنها قد تعكس الأحداث ستحصل على أجزاء من الترسانة السوفييتية وتهدد الغرب بها.

وحينها أصبحت كيفية السيطرة على ترسانة الاتحاد السوفييتي بسرعة كبيرة مصدر قلق شامل، خفت حدته عندما تم التوصل إلى اتفاق للحد من الأسلحة مع الزعيم السوفييتي ميخائيل جورباتشوف.

كان الاتحاد السوفييتي حينها غير مستقر، ولكن كان لديه سيطرة.

في المقابل، ووفق التقرير، فإن درجة السيطرة في موسكو اليوم غير واضحة، هذا يعني أن كابوس عام ١٩٩١ قد يطل برأسه مرة أخرى، وإذا كانت القيادة العسكرية والسياسية غير متوافقة، فقد نتجه نحو أزمة عميقة.

ووفق «جيوبوليتيكال فيوتشرز»، فإن الهزيمة التقليدية لقوة نووية كبرى تحمل معها شكوكًا حول المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المهزوم، وسيحاولون تعويض هزيمتهم.

ويضيف التقرير: «قد يكون احتمال الخيار النهائي ضئيلاً للغاية، لكن المخاطر أكبر من أن نتجاهل الاحتمال عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية».

ويتابع: «إن هزيمة القوة النووية التي انهار نظام القيادة والتحكم فيها، والتي هدد رئيسها بالفعل بالعمل النووي، هو عمل صعب للغاية».

ويستطرد: «ليس من مصلحة الولايات المتحدة أو أوكرانيا هزيمة روسيا، وأنه حتى لو كان بإمكان الأوكرانيين التهديد بالنصر، فيجب عليهم الاتفاق على ذلك».

ويشير التقرير إلى أنه يمكن التعامل مع دول كفيتنام وأفغانستان والعراق بشكل عرضي بعد انتهاء الحرب فيها، لأنها لم تكن قوى نووية، مضيفا: «لكن إذا خسرت روسيا في أوكرانيا، فما هو هدفها التالي؟».

ويلفت إلى أن حماية أوكرانيا ضرورة استراتيجية، لأن التهديد الروسي يزداد إذا فازت موسكو في أوكرانيا، لكن في كلتا الحالتين، لن تتلاشى الشهية الروسية.

ويزيد التقرير: «سنصل إلى مرحلة التفاوض في مرحلة ما، وبعد ذلك ستصبح حالة عدم اليقين الكبيرة هي ما إذا كانت موسكو تسيطر على أسلحتها النووية وما إذا كان بإمكان الحكومة أن تأمر باستخدامها».

> **قد يكون احتمال الخيار النهائي ضئيلاً للغاية، لكن المخاطر أكبر**

وإن كان هذا السيناريو بعيد الاحتمال، لكنه سيطارد نفسيًا محادثات السلام، وفق «جيوبوليتيكال فيوتشرز».

ويلفت إلى أن الدفاع عن أوكرانيا كان أمرًا ضروريًا ليس بسبب مركزية أوكرانيا، ولكن بسبب ما سيأتي بعد ذلك من روسيا إذا لم تكن هناك مقاومة، فلن تكون الخطوة التالية لروسيا هي غزو بولندا، لكن لا يمكن استبعاد احتمال وجود إشارات نووية مقنعة.

ويختتم التقرير بالقول: «لا أعتقد أن الكابوس سيكون حربًا نووية، ولكن سيكون استخدام روسيا للتهديد بالحرب النووية لتشكيل المفاوضات، وهذا هو أيضا كابوس».

*ترجمة وتحرير:الخليج الجديد

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي